المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

دراسة

سنوات بوش في الشّرق الأوسط (٢٠٠٠-٢٠٠٨)

دراسة حالة في علم اجتماع العلاقات الدوليّة

فصل تمهيدي: الأخلاق والسياسة

د. هشام القروي | مارس ٢٠١٢

سنوات بوش في الشّرق الأوسط
دراسة حالة في علم اجتماع العلاقات الدوليّة
سلسلة : دراسات
د. هشام القروي | مارس ٢٠١٢
جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيو–استراتيجية. وإضافة لكونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماما لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صياغة هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
ص.ب 10277
شارع رقم : 826 – منطقة 66
الدوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

ملخص

استنادًا إلى النّتائج التي وصلنا إليها خلال هذا العمل البحثيّ، الذي تناول السّنوات الثماني من حكم الرّئيس جورج دبليو بوش(٢٠٠٠- ٢٠٠٨)؛ يمكننا في البداية أن نؤكّد على أنّه في كلّ مرّة تدخل فيها مصالح ماديّة بقوّة في صراع مع الأيديولوجية الأخلاقيّة التي يدّعيها فريق بوش، فإنّ الغلبة تكون للمصالح الماديّة. بل أكثر من ذلك، فهذه المصالح الماديّة نفسها هي التي تشكّل المداخل والمخارج في السّياسة العامّة لإدارة الرّئيس جورج بوش؛ التي تبيّن أنّها أكثر الإدارات ارتباطًا بعالم الأعمال والمال في التاريخ الأميركيّ منذ عام ١٩٤٥. إذن، فالحافز الحقيقيّ الموجِّه لسياساتها إنّما هو الرّؤية المنفعيّة للمصالح الماديّة، لا الرّؤية الأخلاقيّة أو الرساليّة (حاملة الرّسالة)؛ تلك هي النّتيجة التي سنحاول إثباتها في هذا البحث.

نخصِّص هذا الفصل التمهيديّ لبحث إشكاليّات المقاربة المنهجيّة للسياسة الخارجيّة الأميركيّة في الشّرق الأوسط. وسنبيّن في ما يلي كيف نستعمل أدوات علم اجتماع الدّقائق، وعلم اجتماع الكلّيّات، وتفاعليّة غوفمان، ووظائفيّة بارسونز... وغيرها من الأدوات المنهجيّة لتحليل الفعل السياسيّ في علاقته بالسّياسة الخارجيّة عامّة، وبإدارة بوش خاصّة.

المحتويات

مقدمة	١
المنهجيّة	٤
الأخلاق والمصالح: التّماهي والاعتراف كمشكلة قيميّة	٥
الخداع والتّظاهر	٨
الأخلاق والسّياسة عند فيبر	١١
واقع اللّعبة: الكلبيّة والصّدق	١٢
الأمثلَة – العالم "عرس"	١٤
المصالح: الجزء المغمور من "جبل الجليد"	١٦
المعاملة بالمثل وعلاقات القوّة	١٩
جماعات المصالح والمصلحة العامّة	٢٠
من الذي يفوز في المعارك السياسيّة ؟	٢٣
إستراتيجيّات الضّغط	٢٤
تكتيكات الضّغط	٢٥
تحالفات مجموعات الضّغط	٢٥
مقاربة الفعل في علم اجتماع العلاقات الدوليّة – الدّين والسّياسة على الصّعيدين الوطنيّ والدوليّ.	٢٧
تعريف العلاقات الدوليّة	٣١
الفاعلون الدوليُّون	٣٣
المنظّمات الحكوميّة الدوليّة	٣٣
القوى العابرة للحدود الوطنيّة	٣٥

الدّولة كفاعل ٣٧
وجهة النّظر القانونيّة ٣٩
هل وقع تجاوز دولة الوحدة الترابيّة؟ ٤١
الأخلاق والسِّياسة الدّولية ٤٢
خاتمة واستنتاجات ٤٦

ملاحظة: هذه مقدمة (:فصل تمهيدي) لعمل بحثي من ٢٥٠ ألف كلمة يتولى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات نشره كاملا ضمن سلسلة كتبه، قريبا إن شاء الله. وستنشر منه على موقع المركز بضع فصول فقط.

مقدمة

نودّ الإشارة –بادئ ذي بدء– إلى أنّ أوّل ما خلصنا إليه على ضوء البحث الحالي هو ما يأتي: حيثما كان الكلام عن السّياسة الخارجيّة الأميركيّة –سواء كان ذلك في علاقتها بالشّرق الأوسط[١] أو بغيره من المناطق في العالم، وسواء كان في عهد بوش أو في عهد غيره– فإنّ ثمّة حقيقتين تتّضحان، ويتمثّل جانب من مهمّتنا في إظهار أهميّتهما وصِلتهما بموضوعنا، وهما:

١– : يمكن وصف السّياسة الخارجيّة الأميركيّة بأنّها **امتداد** لـ "السياسة العموميّة" للأمّة[٢] بمعنى أنّها تستجيب ابتداءً للحاجات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة الأولى للأمّة الأميركيّة، بغضّ النّظر عمّا يمارس عليها من تأثيرات وما يصبّ فيها من روافد؛ وهذا يعني أنّها ليست مستقلّة حتّى لو كانت تتمتّع بالتصرّف الذاتيّ.

٢– : يتعذَّر فهمُ هذه السّياسة إذا تجاهلنا الدّور الهائل والحاسم للمساهمات (الهبات) الماليّة الممنوحة للسياسيّين؛ والتي تُصنَّف عمومًا إلى صنفين: الأوّلُ يتمثّل في **المساهمات الانتخابيّة** التي لا تستهدف تقديم الدّعم لمرشّحٍ واحد ضدّ منافسه فحسب؛ بل وكذلك الحصول على "غنائم" ما يعقب الحملة الانتخابيّة في أشكالٍ مختلفة: كمنح العقود التجاريّة للشّركات والمواقع المؤثّرة في السّلطة للأفراد. والثاني يتمثّل في **أموال جماعات الضّغط**، التي تهدف إلى دعم بعض المصالح، وتشجيع السياسيّين على اتّخاذ بعض القرارات التي من شأنها أن تعود بالنّفع على جماعات الضّغط.

وهاتان النّقطتان تتمتّعان بأهمّيةٍ فائقة في تحليلنا؛ ومن أجل فهم سياسة بوش في الشّرق الأوسط، سنحاول الكشف عنهما بالاعتماد على طائفةٍ من التّحليلات النظريّة والعمليّة للشّبكات والارتباطات، في اتّصال بالسّؤال الأساسيّ التالي: **هل تتوافق المصالح دائمًا مع الأخلاق؟**

---

[١] استعمالنا لعبارة "الشرق الأوسط" في هذا البحث ينبغي أن لا يحمل مدلولات سياسيّة، فهذا أكثر ممّا يحتمله. فالحقيقة أنّنا أبقينا على هذا التّعبير لأسبابٍ عمليّة فقط؛ إذ أنّه هو الرائج في أدبيّات العلاقات بين الولايات المتّحدة والمنطقة العربية–الإسلامية. أمّا من الناحية العلميّة، فقد خصّصنا فصلا بكامله لتاريخ هذا الاصطلاح وغيره من المصطلحات الرائجة عن هذه المنطقة، وتحليلها تحليلا نقديًّا.

[٢] المقصود هو السياسة العامّة للدولة/ الأمّة من حيث أنّ نخبتها في الإدارة هي التي تصنع تلك السياسة وتقرّرها.

وليس من قبيل الصّدفة أن نثير هذه المسألة في دراسةٍ معنيّة بسياسة إدارة بوش في الشّرق الأوسط: فحجر الزّاوية في "عقيدة بوش"Bush Doctrine –كما سنرى– يتجسّد في فكرة أنّه: "**ينبغي إعادة بناء الحياة السياسيّة على أساس المبادئ الأخلاقيّة**". لذلك يُفترض أن تكون سياسة الأمّة في خدمة مبدإ مثاليّ من وحي أسْمى القيم الإنسانيّة في الحضارة الغربيّة. وإذا كان "تخليق الحياة السياسيّة" (أي إضفاء الأخلاق عليها) قد جاء لدعم حجج المحافظين الجدد Neoconservatives؛ فإنّ ذلك مرتبط بسعيهم إلى تحقيق هدفٍ أكبر، هو ما يمكن أن نسمّيه بـ "الإجماع الأخلاقيّ" أو "إجماع النّخبة". ومع ذلك، فإنّ الأشياء تأخذ في العالم الحقيقيّ (أي المادّي في مقابل عالم الأفكار) مسارات مختلفة في بعض الأحيان. وبالتأكيد، فإنّ الأفكار تساهم في صنع العالم الحقيقيّ، ولكن عندما يتعلّق الأمر بالعلاقات الدوليّة، وعلاقات دولة بأخرى، وبالإستراتيجيّة العالميّة لقوّةٍ عظمى، فمن السّذاجة الاعتقاد أنّ الصّراعات ليس لها من سبب أو غرض سوى السّعي إلى جعل الأفكار والقيم مقبولةً. فمثلما أنّ التاريخ هو تاريخ أفكار؛ فهو أيضًا تاريخ المصالح المتعارضة، وصراع الطّبقات، وصراع الأمم، وربّما حتّى صراع الحضارات كما تحدّث عن ذلك صموئيل هنتنغتن S. Huntington في كتابه.

إضافةً إلى ذلك، فعند متابعة السّياسة الأميركيّة في الشّرق الأوسط، يتابع المرء أيضًا الشّبكات المرتبطة بالنّفط والغاز الطبيعيّ والاستثمارات الماليّة العملاقة، والتي تعمل جميعًا في إطار اقتصادٍ معولم. ونحن اليوم نعيش في زمن أزماتٍ وتساؤلاتٍ وشكوك. ومن الواضح أنّ منظومة قيم إنسان القرن الحادي والعشرين لم تعد المنظومة نفسها التي كان يعتمدها إنسان العصور الوسطى، إذ هي تطوّرت؛ لكن مع ذلك لا تزال القضايا التي ينطوي عليها الفعل الإنسانيّ هي نفسها تقريبا. فهل كان من قبيل المصادفة أن يشير السيّد بوش إلى معركة ضدّ "**محور الشرّ**"؟ وهل هي مصادفة أن يتحدّث فاعلون ومراقبون في الشّرق الأوسط عن "حملةٍ صليبيّة جديدة"؟ إنّ ما يحدث هو أنّ "الدّين والأخلاق" يتقاطعان في هذا القرن على خلفيّة من تضارب المصالح، فبوسعك أن تبرّر كلّ شيء إذا كنت مقتنعًا بأنّك تعمل من أجل "الصالح العامّ".

لذلك لابدّ أن نسأل عن **الدّوافع** التي جعلت السيّد بوش يتبنّى سياسته تلك؟

الفرضيّة الأولى الممكنة: إنّ تلك الدّوافع تتلخّص في: **النّفط والمال، والعوامل الاقتصاديّة، والمكاسب الخاصّة والجماعيّة، وإغراءات عقود تجاريّة ضخمة**، الخ... ولكن، هل يوضّح هذا كلّ شيء حقًّا؟ هنا قد

يتدخّل عاملٌ آخر أو فرضيّة أخرى ممكنة: إنّ تلك الدّوافع هي: انحدار القوّة –أو الخوف من انحدار القوّة– وبروز تهديدات جديدة، والتّنافس، والرّغبة في استغلال برهة "فراغ إستراتيجي" في أعقاب سقوط الإمبراطوريّة السوفياتيّة لتسريع التقدّم الأميركيّ، وفوق كلّ شيء الرّغبة في البقاء القوّة العظمى العالميّة الوحيدة أطول فترة ممكنة.

ثمّة فرضيّات أخرى يمكن تقديمها إلى جانب الفرضيّتين السّابقتين؛ لكن أيًّا كانت الإجابات التي نقدّمها عن الأسئلة المتّصلة بهذه الافتراضات، فإنّه يبدو واضحًا أنّه في ما يتعلّق بالشّرق الأوسط، سنجد في كلتا الفرضيّتين أنّ النّفط وما يتّصل به من أموال هو المبدأ المفسّر. إذ هما (النّفط– المال) الهدف المطلوب بلوغه في الحالة الأولى، وهما القوّة الدّافعة التي سيكون من الصّعب –إن لم يكن من المستحيل– من دونها تحقيق الأهداف، في الحالة الثّانية.

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ فاجأ الرّئيس جورج دبليو بوش الكثير من النّاس بخطاباتٍ من شأنها أن تقسم العالم –بكلّ بساطة– إلى "خير وشرّ"، مقترحًا لاحقًا عقيدةً مُغرقةً في أيديولوجيّة أخلاقيّة وعظيّة، أطلق عليها بشيء من السّرعة تسمية أيديولوجيّة "المحافظين الجدد"، لتمييزها داخل مشهد اليمين الأميركيّ.

ومع ذلك، فاستنادًا إلى نتائج هذا البحث الذي يغطّي السّنوات الثّماني لعهد الرّئيس جورج دبليو بوش (٢٠٠٠–٢٠٠٨)؛ يمكننا أن نؤكّد على أنه في كلّ مرّة دخلت فيها المصالح المادّية الفعليّة في صراعٍ مع الأيديولوجية الأخلاقيّة للفريق العامل بقيادة بوش، كانت الغلبة تؤول دائما للمصالح المادّية. إنّ هذه المصالح هي نفسها التي تشكّل السّبب والنّتيجة لسياسة إدارة بوش العموميّة، تلك السّياسة التي تُعَدُّ الأكثر اتّصالًا بعالم الأعمال والمال في التاريخ السياسيّ الأميركيّ منذ عام ١٩٤٥. إنّها بالتّالي النّظرة النفعيّة للمصالح المادّية التي تقود السّياسة وتحفّز على الفعل السياسيّ، وليس أيّ رؤية أخلاقيّة أو رساليّة ما؛ وهذا ما ستتكفّل هذه الدّراسة بإثباته.

المنهجيّة

يتعلّق الأمر –في المنظور الذي نتبنّاه– بتحليل الفعل في الميدان السياسيّ، نظريًّا وعمليًّا. ونحن نعتمد –من الناحية النظريّة– نموذج نظريّة الفعل Action paradigm من منظورٍ تفاعليّ–وظيفيّ Functionalist/interactionist، مع تطبيقه على حقل العلاقات الدوليّة(٣). وبما أنّ موضوعنا يتمحور حول ثلاثة عناصرَ أساسيّة يمثّلها السّاسة ورجال الأعمال والعسكريّون، فنحن نعتمد أيضًا على علم اجتماع النّخبElite sociology.

وقد اخترنا عن اقتناع نهج تشابك التخصّصات Interdisciplinarity؛ لأنّنا لا نريد الانغلاق داخل نموذجٍ نظريّ أو منهجٍ بعينه، ولا الاكتفاء برؤية وحيدة للمجتمع، واستبعاد غيرها من الرّؤى.

ينقسم هذا العمل منهجيًّا إلى جزأين متكاملين؛ يتمحور الجزء الأوّل منهما حول مسألة النُّخب ومفاهيمها، وهو عمومًا يدور حول الأفكار والعقائد المتحكّمة في معالجة الولايات المتّحدة الأميركيّة لقضايا الشّرق الأوسط، والتي قد تستمرّ في التّأثير في سلوك صانعي القرار من كلا الحزبين "الجمهوريّ" و"الديمقراطيّ". ولكن لمّا كان اهتمامنا هنا محصورًا بسنوات حكم جورج دبليو بوش (٢٠٠٠–٢٠٠٨)، فسنركّز على تحليل عقيدة بوش وارتباطاتها باليمين الأميركيّ المحافظ. وبما أنّ للمعسكر المحافظ تأثيرًا عظيمًا في سياسة الولايات المتّحدة الأميركيّة، وهو يحمل رؤية معيّنة لمنطقة الشّرق الأوسط ولنوعيّة السّياسات التي يتعيّن على الولايات المتّحدة إدارتها هناك؛ فقد خصّصنا فصلا لدراسة هذه المسائل. وتطلَّب صعود المحافظين الجدد في ذلك المعسكر المحافظ وتأثيرهم في السّياسة الخارجيّة، أن ندرس الأشخاص الذين يشكّلون قوام الحركة وأفكارها، وذلك في ضوء الأحداث التي وقعت منذ عام ٢٠٠١ في أميركا والشّرق الأوسط. ولقد كان من الضروريّ أيضًا أن نقوم بدراسة مقارنة لمختلف التّأثيرات التي مورست على السّياسة الخارجيّة خلال سنوات حكم الرّئيس جورج دبليو بوش، وأن نحاول في الوقت نفسه الإجابة عن السّؤال التّالي: كيف تنظر النُّخب في الشّرق الأوسط إلى أحداث هذه الفترة؟ وكيف كانت ردود أفعالها؟

أمّا الجزء الثّاني من هذه الدّراسة؛ فيتعامل مع الشّبكات Networks، وسندفع فيه بالخطاب السياسيّ إلى مواجهة الحقائق على أرض الميدان. فاستنادًا إلى البيانات الكمّية والدّراسة التجريبيّة للنّظام السياسيّ في

---

[٣] لسنا ندّعي تمثيل مدرسة أو تيار فكري بشكل خاصّ؛ فنحن مدينون بنفس القدر لكلٍّ من المدرسة السوسيولوجية الفرنسية (تورين Touraine، بورديو Bourdieu، ميرلMerle ، آرونAron ، وسواهم) والمدرسة الأنجلو سكسونية (بارسونز Parsons وغوفمانGoffman)، والمدرسة الألمانية (فيبر Weber، بيك Beck)؛ وهذا من باب التذكير بالأسماء المعروفة لا من باب الحصر. ولكننا استفدنا أيضًا من أعمال العديد من الكتّاب والباحثين المعاصرين الآخرين، الأحياء منهم والأموات.

الولايات المتّحدة؛ سنُبرز كيفيّة خضوع القضايا الكبرى في الشّرق الأوسط للحملات الانتخابيّة وأموال التبرّعات ومصالح الشّركات الكبرى، التي تتحكّم فيها وتوجّهها. وسنبيّن كيف تتقلّص كلّ الخطابات الرنّانة وبلاغتها الجميلة عند وضعها في مواجهة الحقائق الأساسيّة (كم تعطي وكم ستأخذ). غير أنّ النّتائج التي توصّلنا إليها لا تتعلّق فقط بصانعي سياسة الولايات المتّحدة؛ بل يمكن إطلاقها أيضًا على مسارات الفاعلين الآخرين في الشّرق الأوسط. فستكشف حقيقة العديد من الخطابات الأيديولوجيّة في العالم العربيّ والإسلاميّ عن أنّها محض أساطير! وستُظهر البيانات الكمّية وطبيعة المبادلات بين الولايات المتّحدة وشبكات النّخب في الشّرق الأوسط (السياسيّون، ورجال الأعمال، والعسكريّون) بوضوح كيف جرت عمليّة تشكيل النّظام برمّته، لكي يمارس الفعل والتّفاعل على امتداد سنواتٍ في الماضي والحاضر.

وسنعرِض في مطلع كلّ فصلٍ اقتراحًا يحمل فكرة رئيسة، ثمّ نطرح نهجًا لمعالجة المسائل التي تهمّنا في عملنا، ومن ثمّ نباشر التّحليل. وسنعمل على تقديم موجزٍ في نهاية كلّ فصل، نستعرض فيه أهمّ النّتائج التي توصّلنا إليها.

وعملا بالتّقاليد الأكاديميّة، سنبدأ بعرضٍ موجز للأدبيّات النظريّة الخاصّة بموضوع الفعل والقضايا المرتبطة به. ولا ندّعي شموليّة هذا الموجز ولا إضافته جديدا إلى النظريّة؛ ولكنّ الهدف هو ببساطة مزيد تسليط الضّوء على المسألة، وإرساء بحثنا في الحقل الاستقصائيّ الذي استخدمناه كأساس مفاهيميّ.

وبما أنّنا سنتحدّث خلال هذه الصّفحات عمّا يحدث عندما تلتقي المصالح والقيم الأخلاقيّة لمجتمعاتٍ يُفترض أنّها مختلفة (الولايات المتّحدة والشّرق الأوسط)؛ فلعلّه من المُستحسن أن نبدأ من هذه النّقطة.

الأخلاق والمصالح: التّماهي والاعتراف كمشكلة قيميّة Axiological

قد يتّخذ **الفعل** في الميدان السياسيّ مظاهر متعدّدة، ولكنّها في كلّ الحالات ستعبِّر –بشكلٍ مباشر أو غير مباشر– إمّا عن **المصالح** (الخاصّة بجماعة أو فرد أو مجتمع أو دولة...) أو عن **الأيديولوجية**. يمكن للمصالح التّعبير عن الأيديولوجية (الحصول على راتبٍ جيّد، التمتّع بشبكةٍ واسعة من العلاقات الاجتماعيّة، تسلّق قوائم مجلّة *فورتشون Fortune* لأفضل الشّركات أو أغنى رجال الأعمال... كلّ هذا وما شابهه يجسّد فكرة تحقيق "الحلم الأميركيّ")؛ وفي المقابل، يمكن للأيديولوجية أيضًا أن تعبّر عن المصالح (ما هو جيّد لشركة جنرال موتورز هو جيّد لأميركا!)

إنّ طرح مشكلة الفعل في علاقته بالمصالح، يعني أيضًا إثارة المشكلة الأخلاقيّة. ولكن ما إن نحاول تحديد الفعل السياسيّ في علاقته بالأخلاق، حتّى تواجهنا قضيّتان: الأولى تتمثّل في التّماهي identification والثّانية في الاعتراف recognition.

تورين Touraine –على سبيل المثال– أثار مسألة التّماهي مع الفاعلActor ، فيقول عن ذلك: "إنّ التّماهي مع الفاعل مُغْرٍ لأنّه يعطي للوقائع التي نراقبها معنًى فوريًّا"[٤]؛ ومع ذلك فإنّه لا يخلو من المخاطر. لهذا نراه يحذِّر من ادّعاء عالم الاجتماع والاثنوجرافي أنّ الهدف من تحليلاتهما "المعرفة التي تتوفّر للذّوات Subjectsعن ذاتهم". والسّبب وراء ذلك وجيه؛ "فمن يجرؤ على الاعتماد على مخبرين ملحوظين أو مناضلين، لمعرفة آراء أو معتقدات صنفٍ اجتماعيّ؟"[٥]. **الحقيقة أنّ الرُّؤية التي يحملها الفاعلون عن أعمالهم ليست محايدة**، و "لا ينبغي الخلط بين المعنى الاجتماعيّ لفعلٍ ما والمعنى الذي يسبغه عليه الفاعل ذاته"[٦].

بالنّسبة إلى علم الاجتماع، هذه المشكلة موجودة على مختلف مستويات الفعل: فعلى سبيل المثال، هناك تماهٍ كامل تقريبًا بين الدّولة من جهة، والمسؤول الذي يمثّلها من جهةٍ أخرى. والواقع أنّ هذا التّماهي موجود في الدّاخل والخارج على حدٍّ سواء؛ فالشرطيّ يتماهى مع الدّولة التي يعمل لديها كموظّف، تمامًا مثلما يتماهى معها الدّبلوماسيّ العامل في الأمم المتّحدة. والمناضل الحزبيّ يتماهى مع زعيمه، و**الزّعيم يتماهى مع أيديولوجيةٍ أو مجموعة**. ومن الواضح –في هذا المستوى– أنّه لا يمكن للفاعلين أن يقدّموا لنا معرفة موضوعيّة عن أفعالهم، وإنّما هم يقدّمون ببساطة روايتهم (عن تلك الأفعال). فبالنّسبة إلى بوش، **ليس هناك شكّ في أنّ "محور الخير" هو أميركا**؛ وبالنّسبة إلى الرئيس الإيرانيّ أحمدي نجاد، **أميركا هي** على العكس من ذلك "**الشّيطان الأكبر**"؛ وبالنّسبة إلى إسلاميٍّ متطرّف، قتلُ النّفس بتفجير قنبلة في السّوق أو في طائرة أو في أيّ مكانٍ عامّ، ليس عملا ينمّ عن "شجاعة" وحسب، وإنّما هو أيضًا التّضحية الكبرى التي ستكون مكافأتها الكبرى الفوز "بالجنّة". ومن ثمّ، يتحتّم علينا أن ندرك أنّنا **لا نستطيع دراسة العلاقات بين أميركا والشّرق الأوسط من دون الإشارة إلى ما يميّزها، ممّا له صلة بنسق المفاهيم**. لأنّه –وكما سنرى– **يمكن لالتقاء المصالح أن يصنع التّقارب، كما يمكن للأفكار الأخلاقيّة والفلسفيّة أو السياسيّة أن تصنع التّباعد.**

---

[4] Alain Touraine, Sociologie de l'action, éd. Seuil, Paris 1965, p.26.

[5] Ibid, p.25.

[6] Ibid, p. 26.

أمّا المسألة الثّانية فتتعلّق بالاعتراف، وهذا مفهوم نجده في صميم إشكاليّة الهويّة، وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأطروحة مركزيّة في علم الاجتماع المعاصر تقول: "**إنّ القيم تنتج عن الفعل**".

لا يمكننا التّقليل من أهمّية هذه الأطروحة. لأنّه إذا كان الفعل يُنتج قيمًا معيّنة، فينبغي أن نتصوّر على سبيل المثال التّأثير الذي تمارسه التّفجيرات الانتحاريّة على الشّبيبة المسلمة. فكما نعلم، تحظى التّفجيرات الانتحاريّة بتغطيةٍ إعلاميّة مهمّة (المثال الأوضح هو ١١ سبتمبر). ويقع –في كثير من الأحيان– نشر "توصية الشّهيد" أو بثّها لعامّة الجمهور، كما نشاهد والديه يعبّران عن فخرهما به على شاشة التّلفزيون، ولو بعد سنوات، ونرى الشّبّان يُثنون على عمله، وصورته معلّقة في كلّ مكانٍ مع الشّهداء الآخرين... وغير ذلك من مظاهر الاهتمام والاحتفاء. **فهناك "ثقافة فرعيّة"**Subculture **ترفع الهجوم الانتحاريّ إلى أعلى رتبة من أعمال التّضحية والإيمان**؛ وهذا ما يجعل تقليد ذلك السّلوك أمرًا مقبولا اجتماعيًّا، بل وربّما مطلوبا، بغضّ النّظر عمّا يحيط به دومًا من "غموض". يمكننا إذنْ أن نقول إنّ **هناك اعترافا بقيمة هذا الفعل من طرف المجموعة أو الفئة الاجتماعيّة المعنيّة**.

"لقد وضع علم الاجتماع تصوّرين متعاقبين للقيم: أوّلا، القيم التي منحها الله أو الرّوح أو التقدّم للنّاس؛ وبما أنّها ناشئة عمّا يقع فوق المدركات الحسّية، فليس الفعل إذن ما ينتجها. وثانيًا، القيم التي يخلقها الفعل. في هذا السّياق الأخير يكون الاعتراف مفهومًا مركزيًّا والهويّة قيمة رهانيّة ينتجها البشر"[٧].

هكذا يلاحظ أولغييرد كيوتي Olgierd Kuty أنّنا لو وضعنا الفعل في مركز التّفكير، فيعني ذلك "أن نواجه مباشرةً فكرة عالمٍ مقسّم لا يمكن للقيم ما فوق الحسّية أن توحّده"[٨]. ولكي نبقى مع المثال نفسه المتعلّق بالتّفجيرات الانتحاريّة، فمن الواضح أنّ هذا الفعل لا يقسِّم المجموعة المعنيّة بالتّفجير فحسب من حيث موقفها منه (المسلمين)، وإنّما المجتمع بجميع مكوّناته الدينيّة والأثنيّة. إذ هو يطرح تصوّرًا راديكاليًّا، ماضويًّا، منغلقًا للإسلام في مواجهة تصوّرٍ آخرَ أكثر انفتاحًا واعتدالا وحداثة. فالهجوم الانتحاريّ الذي يراه البعض "شهادة" تستحقّ الثّناء، يجده آخرون إرهابًا دمويًّا أعمى.

---

[7] Olgierd Kuty, La négociation des valeurs. *Introduction à la sociologie.* De Boeck & Larcier s.a., 1998, Département de Boeck université, Paris–Bruxelles, p.255.

[٨] المرجع. نفسه. وقد أشار أيضا إلى أنّ أوّل ظهور لمسألة العالم المقسّم في الفكر الاجتماعي الأوروبي كان في عام ١٧٨٩؛ وذلك لمّا انتفض الشعب ضدّ الطبقة الأرستقراطية. وفي الوقت عينه، ظهرت للمرّة الأولى مسألة الاعتراف؛ نظرا إلى أنّ القيم المجتمعية لم تعد مشتركة. وهيغل هو أوّل من وضع نظرية الاعتراف؛ إذ أنّه رأى في الثورة الفرنسيّة دلائل على جدليّة السيد والعبد. فمنذ البداية إذن، اعتُبرت مفاهيم الاعتراف والصّراع والهويّة والسيطرة كمفاهيم مشتركة؛ أمّا اليوم، ففضلا عن أنّ مسألة تقسيم العالم قد صارت تُطرح من خلال مصطلحات جديدة؛ فإنّ هناك مفاهيم أخرى انتعشت وأعيد استخدامها، من قبيل مفهوم الاعتراف الذي كان هيغل من أوائل من صاغوه ، انظر: كيوتي، المرجع. نفسه، ص. ٢٥٦.

ويلاحظ كيوتي أيضًا أنّ الحديث عن دورٍ أو بالأحرى عن نظام أدوار، ينطوي على الحلّ التلقائيّ لمسألة الاعتراف، ما مؤدّاه في النّهاية أن نرى أنّ "الهويّة لم تعد أمرًا مسلّما به، وإنّما هي فعل، بل 'عمل'"[٩].

وهذه هي النّقطة التي يلتقي فيها تحليل كيوتي برؤية غوفمان Goffman. وبالفعل، فإذا كانت مسألة التّماهي والاعتراف تقع في صلب المشكلة القيميّة للفعل؛ فإنّ **الإعلام** ولازمته –أي **التّضليل**– يمثّلان بعدين يعبّران عن الفعل.

الخداع والتّظاهر

نقطة الانطلاق في مقاربة غوفمان هي أنّه ما إن يلتقي الفرد بالآخرين؛ حتّى يسعى أولئك إمّا للحصول على معلوماتٍ عنه، أو استخدام تلك التي في حوزتهم في التّواصل معه. وهم سيهتمّون –آنذاك– بوضعه الاجتماعيّ والاقتصاديّ، والتصوّر الذي يحمله عن نفسه، وموقفه تجاههم، ومدى كفاءته وصدقيّته... وغير ذلك من المعطيات. وذلك هو ما يحتاجون إليه من المعلومات ليعرفوا مسبقا ما ينتظره منهم وما يمكنهم انتظاره منه[١٠].

لكي نربط هذه المقاربة بما يحدث على المسرح الدوليّ؛ يمكن أن نأخذ كمثالٍ على ذلك بعض "الممارسات المضادّة للنّظام" التي تقوم بها المخابرات ، والتي لم يتقلّص نشاطها بتاتًا في عهد الرّئيس بوش، على الرّغم من ادّعاء المحافظين الجدد "تخليق الحياة السياسيّة "؛ بل لقد حدث عكس ذلك تمامًا، فيما وقع توحيد مختلف مصالح المخابرات – في أعقاب ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١– تحت مظلّة وزير واحد.

نادرًا ما تتحدّث المؤلّفات الأكاديميّة المعنيّةُ بالعلاقات الدوليّة –على وجه الخصوص– عن أنشطة المخابرات. ويشير ديفينDevin إلى أنّ تلك الأنشطة قد وقع تجاهلها في فرنسا مثلا؛ على الرّغم من أنّه ينبغي الاعتراف لها "بدور مهمٍّ في التّحضير للمفاوضات و / أو الصّراعات من حيث قدرتها على أن تلتقط المعلومات الحاسمة بالنّسبة إلى الفعل وصنع القرار"[١١]. ويرصد لها هذا الكاتب أربع مهمّات "قديمة قدم النّشاط الدبلوماسيّ 'الشريف'"[١٢]؛ وهي: ١– الحصول على المعلومات الدّقيقة، ٢– حماية الأسرار من الاختراق المعادي، ٣– تضليل العدوّ، ٤– القيام بأنشطة مضادّة للنّظام.

---

[9] Ibid, p.256-257.

[10] Erving Goffman, *the Presentation of Self in Everyday Life*, Anchor Books- Doubleday, 1959, p.1.

[11] Guillaume Devin, *Sociologie des relations internationales,* Paris, La Découverte, 2002, p.62.

[12] Ibid, pp.63- 70.

وينبغي في هذا السّياق أن نكون حذرين من فكرة "الحضور الخارق" أو الذّكاء فوق العاديّ للمخابرات؛ فأخطاؤها وإخفاقاتها قد قلّصت –في الواقع– كثيرا ممّا كان يُفترض أن يكون لديها من "قوّة". وأوضح مثال على ذلك هو الفشل المدوّي للمخابرات الأميركيّة في منع وقوع هجمات ١١ أيلول / سبتمبر؛ على الرّغم من كلّ المعلومات التي تلقّتها. فإذا كانت هذه هي الحال بالنّسبة إلى أكبر الدّيمقراطيّات الغربيّة؛ فإنّ حالة هذه الأجهزة في الدّول البوليسيّة في الشّرق الأوسط لا يمكن أن تكون أفضل، حتّى لو كان هناك ميلٌ أحيانًا إلى اعتقاد العكس. الحقيقة أنّ موجة التطرّف الإسلاميّ –برمّتها– قد أفلتت تمامًا من سيطرة هذه الأجهزة. وإلى جانب ذلك، فالدّولة البوليسيّة هي الأضعف بنيةً، والأقلّ استقرارًا، والأكثر هشاشةً من بين كلّ الدّول. إذ هي عُرضة باستمرار للانقلابات، وللعمليّات الإرهابيّة، وغيرها من الاضطرابات، هذا إن لم تتعرّض لهجومٍ صريح من الخارج، كما كان وقع للعراق في عهد صدّام.

ويلاحظ غوفمان أنّ تعبيريّة الفرد (وبالتالي قدرته على إعطاء انطباعات) تبدو محرِّكة لنوعين مختلفين من إشارات النّشاط هما: التّعبير الذي يعطيه، والتّعبير الذي يبثُّه[١٣]. في الحالة الأولى؛ يمكن أن نجد الرّموز اللّفظيّة أو ما يمثّلها، والأمر متعلّقٌ –آنذاك– بالاتّصال بالمعنى التقليديّ للكلمة. أمّا الحالة الثّانية، فهي تنطوي على طائفةٍ واسعة من الأفعال التي يمكن للآخرين أن يفسِّروها بصفتها دالّةً على الفاعل. إنّ إحدى نتائج هذا التّمييز هي أنّ الفرد يرسل عمدًا معلومات مضلِّلة بإحدى وسيلتي الاتّصال هاتين، أولاهما تؤدّي إلى الخداع، والثانية إلى التّظاهر.

لنحتفظ من هذه المقاربة الأولى بفكرة **أنّ الأفعال الصّادرة عن كلّ فرد أمام الآخرين تؤثّر في تحديدهم للوضع**. إنّ المثال الذي يبدو الأكثر لفتًا للانتباه –في سياق ١١ أيلول / سبتمبر– يهمّ الطّريقة التي استطاع بها بعض المعارضين العراقيّين السّابقين –أحمد الجلبي، من بين معارضين آخرين– عَرْض الآفاق التي سيفتحها للولاياتِ المتّحدة الهجومُ على العراق وإسقاطُ النّظام البعثيّ. فحين وقف الجلبي –وآخرون– أمام لجان الكونغرس، كرَّروا على مسامع أعضائه ما قالوه ونشروه طوال سنوات، من دون أن تنصت إليهم الإدارة الأميركيّة. غير أنّ صوتهم صار مسموعًا في عهد بوش، وكان لهم تأثير كبير في الوصول إلى اتّخاذ قرار الحرب[١٤].

---

[13] E. Goffman, op.cit., p.2.

[١٤] عالجنا هذه المسألة جزئيًّا في كتابنا المنشور بالفرنسية:

Hichem Karoui, *L'après-Saddam en Irak*, L'Harmattan, Paris, 2005.

في السّياق نفسه، يقدِّم غوفمان فكرةً أخرى تتمثّل في الآتي: يمكن استخدام ما يفلت من سيطرة الفرد خلال عمليّة الاتّصال (أي ما يرسله) للتحقّق من صحّة ما يسيطر عليه (أي ما يعطيه). وتنطوي هذه الفكرة على افتراض أنّ الفرد سوف يسعى دائمًا إلى تقديم نفسه للآخرين بطريقةٍ مواتية له.

ولنربط مرّة أخرى الفرد بوضعيّة عامّة؛ وفي هذا السّياق يمكننا الحديث عن الدّعاية. وقد كتب ديفين في هذا الشّأن ما يلي:

"إذا كان المقصود منها نشر معلومات تستهدف توجيه الرّأي العامّ في الاتّجاه السياسيّ المنشود؛ فإنّ الدّعاية تدخل ضمن مهامّ المخابرات". بصورةٍ أعمّ، فإنّه ينبغي أن تُفهم الدِّعاية "كوسيلة من وسائل العمل الدوليّ اكتسبت أهمّيةً كبرى في القرن العشرين. وقد قامت عدّة عوامل بدورٍ إيجابيّ؛ أوّلا: عدم تجانس النّظام الدولي، الذي يدفع باتجاه تشابك الصّراعات الدوليّة والداخليّة، ويؤدّي إلى تشجيع الاحتجاج في الدّول المعادية، حتّى يمكن زعزعة استقرارها بشكلٍ أفضل على الصّعيد الدوليّ. ثانيًا: تحديد الهدف الأهمّ من خلال تزايد أهمّية 'الرّأي العامّ' كعامل تأثير. أخيرًا، تطوير تكنولوجيات الإذاعة، التي أصبحت منذ العشرينيّات، قادرة على أن تخترق الدول بتكلفة منخفضة. فقد أصبح التدخّلُ الأيديولوجيّ ذو المغزى السياسيّ والتقنيّ ممكنًا. وبالتّالي فمنذ الحرب العالميّة الثانية، أصبحت الحرب –المعلنة أو غير المعلنة– أيضًا حرب الأمواج والصّور"[١٥].

ولكي نعطي مثالا واضحًا على الدّعاية في عالم السّياسة، يمكن أن نتذكّر كولن باول وهو يشرح "الحالة" العراقيّة في الأمم المتّحدة، رافعًا صور أقمار صناعيّة "تثبت" أنّ نظام صدّام يمتلك أسلحة دمار شامل! لقد قدّم باول "براهينه" على أنّ العراق "مذنب" قبل وقتٍ قصير من الغزو. وكان تقريره تكذيبًا لتقارير مفتّشي الأمم المتّحدة، وبالاستناد إلى مصادر "فوق الشّبهات". وعندما اكتشف العالم بعد بضعة أيام، بل وحتّى بعد شهورٍ من الغزو، أنّ العراق ليس فيه أيّ أسلحة دمار شامل، ولا يشكّل أيّ خطر من هذا النّوع؛ بدت إدارة بوش مصابة بالحرج الشّديد، وانصبَّت عليها من كلّ مكان الاتّهامات بالكذب والتّلفيق. **فهل كذب السيّد بوش على الأمم المتّحدة وعلى الشّعب الأميركيّ حتّى يغزو العراق؟ وكان جواب الإدارة كما يلي: "لقد وقع تضليلنا بواسطة تقريرٍ سرّي بريطانيّ وبواسطة المعارضين العراقيّين!**. "أيًّا كانت الحقيقة، فما وقع هو تلاعبٌ بالرّأي العامّ وتضليل له. ومن ثمّ، لا يتردّد البعض في القول إنّ كلّ شيء قد تمّ تصميمه مسبقًا لخدمة مصالح المجمع الصناعيّ العسكريّ، أو إسرائيل، أو غيرهما من المتآمرين الغامضين. ويقودنا هذا إلى المشكلة الأخلاقيّة التي تطرحها أنشطة الفاعلين، كما يراها غوفمان.

---

[15] G. Devin, op.cit., p.70.

إنّ أيّ تعريف للوضع situation، لا بدّ أن يتسم حسب غوفمان، بجانب أخلاقي (معنوي)؛ ذلك أن "المجتمع منظَّم على مبدأ أنّ كلّ فرد –حاملٍ لبعض الخصائص الاجتماعيّة– يملك حقًّا معنويًّا يجعله يتوقّع من الآخرين أن يدركوا قيمته ويتعاملوا معه بشكلٍ مناسب. وهناك مبدأ آخر يرتبط بالأوّل؛ ويتمثّل في أنّه يتعيّن على كلّ فردٍ يدّعي –صراحةً أو ضمنًا– امتلاك خصائص اجتماعيّة معيّنة، أن يكون في الواقع ما ادّعاه. ونتيجة لذلك؛ فعندما يخطِّط فرد ما لتعريف وضع، معلنًا –صراحة أو ضمنًا– أنّه شخص من نوعٍ ما، فهو يمارس تلقائيًّا على الآخرين ضغطًا معنويًّا [يتّخذ شكل مطالبة]، لإجبارهم على الاعتراف بقيمته والتّعامل معه بالطّريقة التي يستحقّها الأشخاص من نوعه"[١٦].

فإذا أردنا توسيع نطاق هذا التّعريف ليشمل الجماعة؛ فسوف نرى –مثلا– كيف أنّ المحافظين الجدد يقدّمون أنفسهم بصفتهم "مجدّدين" للحياة السياسيّة الأميركيّة، تلك الحياة التي ينوون إضفاء طابع "أخلاقيّ" عليها. وسنرى أيضًا كيف أنّ مجموعةً واسعةً من النّاس قد تعرّفت على نفسها في هذه المزاعم؛ على الرّغم من أنّها صادرة عن تيّار نخبويّ، وكيف أنّ بوش –الذي تغذّى من هذه القيم الوفاقيّة– قد جعل من نفسه المتحدّث باسم تيّار "محافظة التّعاطف" أو "محافظة الرّأفة"compassionate conservatism ، الذي استقطب أتباعًا من كلّ الفئات والطّبقات في مجتمعٍ بدَا في نهاية المطاف حسّاسًا جدًّا تجاه هذه القيم.

الأخلاق والسّياسة عند فيبر

إنّ المشكلة القيميّةaxiological للفعل تظهر عند ماكس فيبرMax Weber من خلال مبدأين مختلفين ومتعارضين تمامًا؛ فالنّشاط البشريّ –عنده– يمكن أن يتّجه وجهة "أخلاقيّات المسؤوليّة" Ethic of responsibility أو وجهة "أخلاقيّات القناعة" Ethic of conviction[١٧].

وبالنّسبة إلى ماكس فيبر؛ فـ "الوسيلة الحاسمة في السّياسة هي القوّة"[١٨]، وهذا ما يشكّل أيضا أكبر معضلة للمثقّف الذي يريد دخول المعترك السياسيّ مدفوعًا بـ "أخلاقيّات القناعة." إنّ المشكلة التي سيصطدم بها هذا المبدأ الأخلاقيّ هي تبرير الوسائل بالغاية. وبالفعل، فكما يقول فيبر، "ليس هناك أيّة أخلاقيات في العالم يمكنها أن تغفل أنّنا للوصول إلى غايات "حسنة "، نجد أنفسنا في عدّة أحيان، مجبرين على قبول وسائل

---

[16] E. Goffman, op.cit., p.13.

[17] Max Weber's Complete Writings on Academic and Political Vocations, Edited and with an Introduction by John Dreijmanis, Algora Publishing`, New York 2008, p.198.

[18] Ibid, p.199.

مشبوهة أو على الأقلّ تتضمّن مجازفة من الناحية الأخلاقيّة، فضلًا عن إمكانيّة أو احتمال حدوث انعكاسات سيّئة. فليس هناك أخلاقيّات في العالم يمكنها أن تخبرنا في أيّ وقت وإلى أيّ مدى يمكن لغاية جيّدة أخلاقيًّا أن تبرِّر وسائل وانعكاسات تتضمّن مجازفة أخلاقيّة"[١٩].

ونحن نعلم كيف حلّ فيبر هذه المعضلة في النهاية. فوفقًا له، لا يمكن "لمن يرغب في خلاص روحه أو إنقاذ أرواح الآخرين أن يفعل ذلك عن طريق السّياسة؛ لأنّ السياسة لها مهامّ مختلفة تمامًا، لا يمكن تحقيقها سوى باستعمال القوّة"[٢٠].

ولعلّه من الواضح أنّ كلاً من المحافظين الجدد، والإسلاميّن لم يتّبعوا هذه النّصيحة، وهم الذين يدَّعون أن السياسة هي أوّلا نشاط ذو "أخلاقية" عالية، أو بأيّ حال مشروع له أهداف أخلاقية. **فالمثقّف المحافظ الجديد، هو في الواقع غير فيبريّ** [نسبة إلى ماكس فيبر] **ذلك أنه لا يستبعد العنف كأداة سياسيّة، وهذا ما يصحّ كذلك على الإسلامي.** لكن، وكما نعلم ، لا يكفي أن ينجز جزء كبير من المبادلات بين أميركا بوش والشرق الأوسط باسم "الأخلاق" (السياسيّة أو الدينيّة) للحكم بأخلاقيّة السياسة. تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ ما يجعل هذين الخصمين (أي المحافظين الجدد والإسلاميّين) يتواجهان هو مرّة أخرى الأخلاق أو بالأحرى رؤية كلّ منهما لها. لذلك، **لن يفوتنا ملاحظة أنّه في الواقع، لم تعد أخلاقيات المسؤوليّة متعارضة مع أخلاقيّات القناعة، لأيٍّ من الطّرفين.** وسنبيّن خلال هذه الدراسة إلى أيّ حدّ يمكن أن يقع الخلط بين النّوعين.

واقع اللّعبة: الكلبيّة والصّدق

يلاحظ غوفمان أنّه لمّا يقوم الفرد بدوره؛ فإنّه يطالب جمهوره بأخذه على محمل الجدّ، والاعتقاد أنّ الفعل الذي ينجزه ستكون له النتائج المُتَوَقَّعَة، وأنّ الأمور هي حقًّا كما تظهر؛ مثلما هو يعتقد ذلك فعلًا.

لكن من ناحية، علينا أن نتوقّع استغراق الفاعل تمامًا في لعبته، وهذا يعني إمكانية أن يعتقد بصدق أنّ ما يتصوّره واقعا هو الواقع فعلًا. هذا من يسمّيه غوفمان الفاعل الصّادق. وهنا، ما من أحدٍ يُبدي شكوكًا بخصوص "واقعيّة" ما يقع تقديمه، سوى عالم الاجتماع أو الفرد الذي فقد أوهامه الاجتماعيّة؛ وهي –بحسب تورين– عكس حالة التّماهي مع الفاعل.

---

[19] Ibid, p.199.

[20] Max Weber, op.cit., p204.

من ناحيةٍ أخرى، يمكن للفاعل ألاّ يقع في شباك لعبته. ولكن، عندما لا يكون الفرد مقتنعًا بفعله، وعندما لا يبالي بما يعتقد جمهوره، يمكن آنذاك الحديث عن الكلبيّة Cynicism، في مقابل الصّدقSincerity. هذا لا يمنع الفاعلَ الكلبيّ من الاستمتاع بعدوانيّته الخاصّة عندما يلعب بشيء يأخذه جمهوره على محمل الجدّ تمامًا[٢١]. ويمكننا دائمًا أن نتساءل عمّا إذا كان بوش صادقًا أو كلبيّا، وهو يعلن رؤيته بشأن "محور الشرّ"، مثلما هو الشّأن مع ريغان قبله لمّا تحدّث عن "إمبراطوريّة الشرّ". ولكن ليس هذا كلّ شيء. فأولئك الذين أقدموا على الانتحار يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من خلال دفع طائرتين للاصطدام ببرجي مركز التّجارة العالميّ، هل يمكن وصفهم بأنّهم "صادقون" أم "كلبيّون"؟ من الواضح أنّنا وصلنا الآن إلى قلب المعضلة.

فمن يكون يا ترى الفاعل الصّادق؟ أهو بن لادن المستمتع بـ "غزوة" ١١ أيلول / سبتمبر ضدّ أولئك الذين يسمّيهم "الكفّار"، ومعلنًا أنّ فعله إنّما هو جهاد في سبيل الله؟ أم هو صدّام حسين، الذي ما إن شعر بضغوط التّحالف الدوليّ الذي قاده بوش الأب؛ حتّى شرع في إطلاق صواريخ سكود ضدّ إسرائيل، في حين أنّه لم يتجرّأ على فعل ذلك من قبل؟ من الواضح –على الأقلّ في هذا المثال– أنّ أقلّ الرّجُلين صدقًا هو صدّام، الذي كان يسعى إلى استغلال الغضب العربيّ ضدّ إسرائيل.

إنّ الفاعل الصّادق يتبع ميلا طبيعيًّا وصفه باركPark على النّحو التالي: "ليس محض مصادفة أن يكون المعنى الأصلي لكلمة 'شخص' Persona هو القناع؛ بل إنّ في ذلك اعترافًا بأنّ كلّ واحد هو دائمًا –وفي كلّ مكان– يضطلع بدور، بشكلٍ واعٍ أم لا ... فمن خلال هذه الأدوار نتعرّف على بعضنا البعض، ومن خلال هذه الأدوار نتعرّف على أنفسنا"[٢٢].

إنّ هذا القناع بالنّسبة إلى بارك، "يمثّل التصوّر الذي نحمله عن أنفسنا –الدّور الذي نطلبه من خلال الكفاح– وهذا القناع إنّما هو ذاتنا الحقيقيّة، الذّات التي نريد أن نكون. في النّهاية، يصبح تصوُّرنا لدورنا طبعًا ثانيًا و جزءًا لا يتجزّأ من شخصيّتنا. فنحن نولد كأفراد، ونكوّن شخصيّتنا، ونصبح أشخاصًا"[٢٣].

وبالتالي، يمكننا أن نقول إنّه **سواء كان الفاعل السياسيّ صادقا أو كلبيّا؛ فإنّه ينتهي دائمًا بالتّماهي مع الصّورة التي يريد أن يعكسها عن نفسه.**

---

[21] E. Goffman, op.cit., p.18.

[22] Robert Ezra Park, *Race and Culture*, Glencoe, III: The Free Press, 1950; p.249; E. Goffman, op.cit., p.19.

[23] Robert Ezra Park, op.cit, p.250.

الأمثَلَة Idealization – العالم "عرس"

يميل الفاعلون الاجتماعيُّون –بحسب غوفمان[٢٤]– إلى أن يقدِّموا لمن يراقبهم انطباعًا مُؤَمْثَلًا بشتّى الطّرق؛ وهو أمر طبيعيّ، من حيث أنّه يوجد وازع لدى الكائن البشريّ يدفعه دائمًا إلى أن يُظهر للآخرين ما يعتقد أنّه الأفضل لديه.

وهذا صحيح، لاسيّما عندما يسلِّط الفعلُ الضّوءَ على القيم الرّسميّة للمجتمع الذي يحدث فيه ذلك الفعل. ويمكننا –وِفقًا لغوفمان– أن ننظر إلى تلك القيم نظرة تعبِّر عن موقفنا تجاه شيء ينتمي إلى النّظام الاحتفاليّ؛ فـ "طالما يتمّ قبول الأفكار المسبقة التي يُعرب عنها الفعل، بصفتها الواقع؛ فإنّ ما يقع قبوله بهذا الشّكل سيكون فيه شيء من خاصيّات الاحتفال". فالبقاء في الغرفة بعيدًا عن الحفل أو حتّى بعيدًا عن مكان التّفاعل بين الفاعل وجمهوره؛ يعني البقاء بعيدًا عن الفضاء حيث الواقع هو الفعل. "الحقيقة –يقول غوفمان– أنّ العالم عرس"[٢٥].

فكيف يمكن مقاومة نقل هذه "الأَمْثَلَة" أو هذا "العرس" إلى المجال السياسيّ؛ حيث يُعدّ كلّ حدث مهمٍّ نقطة تجمُّع على الآخرين الالتحاق بها، إن لم يريدوا أن يفوتهم "الحفل"؟

ولكن لنلزم الحذر! فليس هناك فقط الأَمْثَلَة الإيجابيّة التي تهدف إلى تقديم فعل الفاعل كضمان للاحتفال؛ إذ هناك أيضا "الأَمْثَلَة" السلبيّة التي تُفرط في استغلال بعض الجوانب السلبيّة من أجل الحصول على التّعاطف أو الشّفقة أو المساعدة أو أيّ شكل آخر من أشكال الانخراط في "القضيّة" والالتزام بها. وهنا أيضًا، تحضُر مسألة الالتحاق بالجماعة كهدف قائم الذّات.

يمكننا أيضًا أن نتحدّث عن "الأَمْثَلَة" التي لا تُظهر الجانب المُشرق من شيءٍ ما إلا لتثبت بشكلٍ أفضل بطلان أو زيف لازمته أو نقيضه.

يترتّب على ذلك –بحسب غوفمان– أنّ الفاعل يميل من خلال العرض الذي يقدِّمه عن نفسه –أو من خلال استعراضه– إلى "إخفاء –أو التّقليل من– أهمّية الأنشطة والأحداث والمواضيع غير المتوافقة مع روايته المؤَمْثَلَة بشأن ذاته وما تنتجه"[٢٦]. وإضافةً إلى ذلك، فالفاعل "غالبًا ما يُوَلِّدُ لدى جمهوره الاعتقادَ أنّه قريب منه"[٢٧] بطريقة أكثر مثاليّة بكثير ممّا عليه الأمر في الواقع.

---

[24] E. Goffman, op.cit., p. 35.

[25] Ibid, p.36.

[26] Ibid, p.48.

[27] Ibid, p.48.

لتوضيح هذه الأفكار، يمكن أن نعود مرّةً أخرى إلى المثال المتعلّق بأحداث ١١ سبتمبر والانتحاريّ المسلم (الشّهيد). فبعد كلّ حساب، لا تزال هناك الفرضيّة المطروحة–حيث لم تثبت ولم تفنّد– والقائلة إنّ سياسة بوش في الشّرق الأوسط كان يمكن أن تكون مختلفة لو لم يقع ١١ سبتمبر. ومن المهمّ إذن أن نفهم ما هو هذا الفعل (العمليّة الانتحاريّة):

نحن نعلم أنّه لا يكفي أن يرغب امرئ في أن يصبح "شهيدا حيًّا" حتّى يتحقّق له ذلك؛ إذ لا بدّ أن يمرّ المرَشَّح للاستشهاد بدورةٍ كاملة من التعليم الطقوسيّ الذي يأخذ الكثير من سمات الاحتفال. فيقع إعداد الشّهيد بدنيًّا وذهنيًّا، وفقًا لطقوسٍ سرّية تحتوي مكوّناتٍ ثقافيةً مختلفةً، من التاريخ، والتصوُّف، والفلسفة، والفقه الإسلاميّ... ولكلّ ما من شأنه أن يجعل الشّهيد الحيّ لا يقبل فكرة استشهاده فحسب – هذا ما فعله منذ اليوم الذي ترشّح فيه (أو رشّحوه من قبل) لتنفيذ العملية – وإنَّما أن يرى فيه أيضًا فعلًا يكتمل به قَدَرُهُ؛ أي المهمّة التي وُلد من أجلها والغاية التي اختارها له "الله". ويجدر بنا أن نلاحظ كيف تكتنفُ هذه العمليّةَ السرّيةُ المطلقةُ، وكيف يُحاط الشّهيد الحيّ بالتّعاطف والإعجاب، وكيف يوليه الآخرون الاحترامَ في كلامهم وإيماءاتهم ونظراتهم، من أجل الشّجاعة التي أبداها. فالشّهيدُ الحيُّ في هذا الوضع يذكّرنا تمامًا بالشابّ الذي يجهِّزونه للعرس. كما أنّ الرسالةَ / الوصيّةَ المصوَّرَة التي يتركها وراءه –وهو يحمل على كتفه البندقيّة، ويمسك بالقرآن، إلى جانب ما يُستَخدَم للإيحاء بقوّة تصميمه وعدالة قضيّته– هي أيضًا فرصة لاحتفالٍ مهيب قبل الفعل الأخير / الانتحار، يكشف من خلاله عن هويّتِه، فتعترف به المجموعة. بهذه الطّريقة تكتمل "أَمْثَلَةُ" العمليّة الانتحاريّة.

غير أنّ الأَمْثَلَةَ لا تقف عند هذه الحالة وحدها؛ **فالمجال السياسيّ هو بالضّبط ما يسمح في الغالب بتغطية المصالح بخطابات أخلاقيَّة مُؤَمْثَلَة.** وسوف تتاح لنا الفرصة لتبيّن مدى إمكانيّة تحقّق هذه الفكرة؛ غير أنّه سيكون من الصّعب أن نفهم ذلك من دون ذكر مساهمة ماركس الحاسمة[٢٨].

---

[٢٨] لقد عبّر عن هذا جيدا ريمون آرون، قائلا: "إنّ التصور الذي يقدّمه ماركس للرأسمالية والتاريخ يقوم على مزيج من مفاهيم قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، والصّراع الطبقي، والوعي الطبقي، إضافةً إلى البنية التحتية والبنية الفوقية. ومن الممكن استخدام هذه المفاهيم في أيّ تحليل سوسيولوجي. شخصيًّا، لو حاولت أن أحلّل المجتمع السوفياتي أو الأميركي؛ فسيكون منطلقي –بلا تردّد– هو الاقتصاد، بل وحالة القوى المنتجة، ومن ثمّ أقيّم علاقات الإنتاج، فالعلاقات الاجتماعية. إنّ الاستخدام النقدي والمنهجي لهذه المفاهيم لفهم وتفسير المجتمع الحديث، وربّما أيّ مجتمع تاريخي، يبقى أمرا مشروعا". انظر:

Raymond Aron, Les étapes de la pensée sociologique, Gallimard, 1967, p.184.

المصالح: الجزء المغمور من "جبل الجليد"

لخَّص ماركس تصوُّره السوسيولوجي في مقدّمته لـ "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسيّ" المنشور في برلين في ١٨٥٩. ففي ذلك النصّ يقول: "إليكم في كلمات موجزة النّتيجة العامّة التي توصّلت إليها، والتي كانت على إثر ذلك دليلِي في دراساتي. خلال الإنتاج الاجتماعيّ لوجودهم، يقيم النّاس علاقات محدّدة وضروريّة ومستقلّة عن إرادتهم، وتتوافق هذه العلاقات مع درجةٍ معيّنة من تطوّر قواهم الإنتاجيّة المادّية. إنّ مجموع هذه العلاقات يشكّل البنية الاقتصاديّة للمجتمع، والأساس الواقعيّ الذي يقوم عليه البناء القانونيّ والسياسيّ، والذي تعبّر عنه أشكال معيّنة من الوعي الاجتماعيّ. إنّ نمط إنتاج الحياة المادّية يسيطر بشكلٍ عامّ على تنمية الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والفكريّة. فليس وعي الناس هو الذي يحدِّد وجودهم، وإنّما العكس؛ إذ أنّ وجودهم الاجتماعيّ هو الذي يحدِّد وعيهم"[٢٩].

إنّ ريمون آرون، الذي هو النقيض التامّ لعالم الاجتماع الماركسيّ (وهو في الحقيقة من أقطاب اليمين الفرنسيّ)، يقول عن نصّ ماركس السابق ذكره إنّه "ربّما يكون الأكثر شهرةً من بين كلّ ما كتب"؛ فهو يرى أنّه "يلخّص تصوّره السوسيولوجي"[٣٠]. ويُضيف آرون تعليقًا آخرَ يقول إنّ ماركس "لا يميّز فقط بين البنيتين الفوقيّة والتحتيّة، إنّما يضع أيضًا الواقع الاجتماعي في مقابل الوعي (...) ومن ثمّ يظهر ذلك التصوّر العامّ الذي بحسبه ينبغي تفسير الطّريقة التي يفكّر فيها النّاس من خلال العلاقات الاجتماعيّة التي يندمجون فيها"[٣١]. أخيرًا، يعتقد آرون أنّ المقترحات الواردة في نصّ ماركس هذا "تصلح أن تكون أساس ما يسمَّى اليوم بعلم اجتماع المعرفة"[٣٢].

إذن، فسواء قمنا بأدلجة ideologization ما نؤمثله idealize أو أمثلنا ما نؤدلجه، تظلّ المصالح المادّية

---

[٢٩] لمزيد التعمّق في هذا الفكر؛ راجع النصّ الكلاسيكي الأساسي في العلوم الاجتماعية:

Karl Marx: A Contribution to the Critique of Political Economy, 1859, Progress Publishers, Moscow

http://www.marxists.org/archive/marx/works/download/Marx_Contribution_to_the_Critique_of_Political_Economy.pdf

[30] Raymond Aron, op.cit., p.152.

[31] Ibid, p.155.

[32] Ibid, p.155.

في أساس العلاقات الاجتماعيّة، كما تظلّ كذلك بين المجتمعات المختلفة. وكيما نستعير فكرة آرون، فإنّ تحليل المجتمع الرأسماليّ أو أيّ مجتمعٍ آخر –من دون اعتماد هذه المفاهيم الأساسيّة– لن يساعد في فهم ذلك المجتمع. **وسنبيّن، عند تحليلنا صلات الشّبكات الاجتماعيّة بالسّلطة، كيف أنّ كلّ العلاقات تقوم على أساس المصالح المادّية. ولا يمكن أن يفهم المرء الحياة السياسيّة الأميركيّة خارج هذا الإطار.**

ومع ذلك، دعنا نوضّح الأمر بشيء من البساطة. فأناس كثيرون مازالوا غير قادرين على فهم السّياسة الأميركيّة في الشّرق الأوسط، إذ تبدو لهم تعسّفية وغير مُبَرَّرة؛ في حين أنّه يكفي التّذكير ببعض قوانين علم الاجتماع التي كان ماركس كشفها منذ أكثر من قرن لفهم ما استعصى فهمه. لا يعني هذا أنّنا سنعمل على جعل سياسة السيّد بوش تبدو أكثر "تبريرا"، أو أقلّ "تعسّفا" ممّا هي في الواقع. ليس هذا دورنا. إنّنا بكلّ بساطة نريد تحليل هذه السّياسة على ضوء العلوم الاجتماعية، بحيث نتمكّن من الإجابة "عقلانيًّا" عن الأسئلة المطروحة ، لاسيّما في العالم العربيّ منذ نصف قرن. وكمثال على تلك الأسئلة: لماذا لاتزال سياسة الولايات المتّحدة تميل لإسرائيل، وتفضّلها على حلفاء أميركا العرب؟ لماذا لم تتمكّن أيّ إدارة أميركيّة من وضع كلّ ثقلها في الميزان لحلّ المشكلة الفلسطينيّة، ومشكلة الأراضي العربيّة المحتلّة، ومشكلة ذلك العنف الأعمى النّاجم عن هذا النّزاع؟ ولماذا نرى السيّد جورج دبليو بوش بعد سعيه إلى نيل تأييد العرب والمسلمين الأميركيّين خلال حملته الانتخابيّة الأولى وحصوله على ذلك، يدير ظهره لهم؟

إنّنا هنا نشبّه السياسة الأميركية في الشّرق الأوسط بجبل جليد، لا يظهر منه سوى جزء، هو الأصغر حقًّا.

ونحن نفترض أنّه على الرّغم من المساعي الدبلوماسيّة المبذولة لشرح السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط، وحتّى لجعلها "مقبولة" لدى الأطراف المتقابلة والمتعارضة، وعلى الرّغم من الجهد الفكريّ لمراكز البحث الفكريّة ووسائل الإعلام التي تذهب في الاتّجاه نفسه؛ فإنّ الجزء الأكبر من هذه السّياسة لا يزال غامضًا تمامًا لمن ليس لديه معرفة بالنّظام الأميركي. وهنا بالتالي، يكمن المأزق في ما يتعلّق بجميع المساعي الدبلوماسيّة لإدارة الأزمات وتسوية النّزاعات. كما نفترض أنه إذا استمرّ العنف يسود العلاقات بين أميركا والشّرق الأوسط –مثلما دلّ على ذلك ما حصل في ١١أيلول / سبتمبر، والحرب في كلٍّ من أفغانستان والعراق على سبيل المثال– فإنّ هذا يعود على الأقلّ جزئيًّا إلى عدم الفهم المتبادل. أمّا الافتراض الأخير في هذا السّياق، فيتمثّل في أنّ **الجزء المخفيّ من جبل الجليد ينبغي البحث عنه في مجال المصالح والشّبكات التي تُشكّلها. فإذا كان فهمنا يشكو قصورًا ما، أو لم نفهم شيئًا على الإطلاق ممّا يتعلّق بكيفيّة عمل**

النظام في الولايات المتّحدة أو كيفيّة "عمله" في الشّرق الأوسط؛ فلن يكون من الضروريّ أن نذهب أبعد من ذلك. لذلك، فهدفنا هو اكتشاف الجزء المخفيّ من جبل الجليد ذاك تحت إدارة السيّد جورج دبليو بوش. أو بكلمات أوضح : شبكات المصالح. هذا هو أساسًا الغرض الذي نكرّس له الجزء الثاني من هذه الدّراسة.

لكن قد يتساءل المرء ما هي المصالح في نهاية المطاف؟

يكتب آدم سميث في 'ثروة الأمم' ما يلي: "زيادة الثروة هي ما يعتبره القسم الأكبر من الناس وسيلة لتحسين حالتهم، ويرغبون في أن تكون كذلك. إنّها الوسيلة الأكثر ألفة والأكثر وضوحًا"[٣٣].

وهكذا، **فإنّ البحث عن المصالح –وفقًا لرؤية آدم سميث– ليس فقط مفتاحًا لفهم الاقتصاد اللّيبراليّ؛ وإنّما هو أيضًا – وبالخصوص– مسلّمةٌ عامّة تنطبق على كلّ من الأفراد والجماعات** (يصحّ ذلك سواء في ما تعلّق بالفئات الاجتماعيّة أو المجموعات الدوليّة؛ أو في ما تعلّق بالطّبقات الاجتماعيّة أو الدول القوميّة، ...إلخ). ليست أهمّية تفسير هذه المفاهيم مقصورة على تحليل العلاقات الاجتماعيّة، والشّبكات، والمبادلات داخل المجتمع الأميركيّ والمجتمع الشّرق أوسطيّ، وإنّما هي تتعدّى ذلك إلى تحليل التّفاعل بين هذين المجتمعين. وفي هذه الحالة الأخيرة، تبرز المشاكل المتّصلة بتطوّر النّظام الرأسماليّ العالميّ، والعولمة والتّجارة الحرّة، وما إلى ذلك... وسنرى **كيف يحدّد هذا التطوّر الجغرافيا السياسية والإستراتيجيّة؛ بما أنّ النّظام الرأسماليّ العالميّ سيعمل –في أثناء تحوُّله– على تحويل وسائل السّيطرة، فضلا عن وسائل التّبادل.**

بالتّأكيد، ليس ثمّة وسيلة لتجنّب أيّ سياسة في الشّرق الأوسط مشكلةَ المصالح الماديّة والحوافز؛ فما بالك بسياسة بوش، خاصّةً في ما يهمّ جوانبها التدخليّة interventionist والعسكريّة! وفي نظر بعض المراقبين، تلك هي الجوانب التي تسود العلاقات بين أميركا والدول الصغيرة في الشّرق الأوسط، وذلك هو سبب العنف. وفي هذا السّياق، يمكن للمرء أن يلاحظ أنّه على الرّغم من أنّ **عمليّة تملّك الثروات والسّيطرة عليها على مستوى الأمم**، غالبًا ما تكون السّبب في التوتّر؛ فإنّها **تخضع لمتغيّرات** ينبغي الإلمام بها لفهم تلك العمليّة:

33 Adam Smith, An Inquiry Into The Nature And The Causes of The Wealth of Nations. (Methuen & Co. LTD, London, fourth edition, 1925,) Book II, chap. III, p. 324.

– المتغيّر الأوّل يتّصل بـ**الزمن**؛ فقوّة الإمبراطوريّات والدول هي في الواقع في حالة تبدُّلٍ مستمرٍّ. – والمتغيّر الثاني يهمّ **تنوّع معايير الثروة**؛ فالبلد الصّغير ذو النّاتج المحلّي الإجمالي الأعلى من مثيله في الولايات المتّحدة ليس هو بالضّرورة الأثرَى. والدول النفطيّة العربية –على الرّغم من كلّ ما راكمته من أموال– ليست بالضرورة أكثر ثراءً من الدول الصناعيّة القديمة، مثل فرنسا أو إنكلترا.

إنّ تدفّقات التجارة الدوليّة غالبًا ما تكون مرتهنة بظواهر داخليّة (كالصراعات الطبقيّة أو صراع المصالح، أو المنافسات السياسيّة، أو عمل النّقابات، ...إلخ). ومن الواضح أنّه إذا كنّا نسعى إلى فهم السّياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية أو باكستان؛ فسيتعيّن علينا أيضًا أن نعتمد نفس النّهج، أي محاولة فهم كيف يعمل "النظام" داخل المملكة العربية السعودية أو داخل باكستان، من أجل التعرُّف على محدّدات السياسة الخارجيّة، وآليّات صنع القرار.

وإذا كان ينبغي أن نتحدّث عن التوتّرات التي سبّبها خلل في التّوازنات –تلك التي تستقرّ فترة طويلة إلى الحدّ الذي تصبح فيه "سمةً" للعلاقات بين الدّول وللوضع الراهن، كما هي الحال في الشّرق الأوسط– فإنّه لا يسعنا أن نتجاهل الإشارة إلى **قلّة المعاملة بالمثل**reciprocity في هذه العلاقات، على الرّغم من زعم الدول الصغيرة أنّها تتمتّع بـ" السّيادة"، محاولةً بذلك تحديد الوضع وفقًا للجانب الأخلاقيّ (المعنوي)، بحسب طرح غوفمان[٣٤]. ومن هنا يتعيّن علينا تحليل الوضع الحالي للدولة، ووضع الفاعلين الذين يمارسون نفوذًا أو نشاطًا على المسرح الدوليّ، ولو تحليلا موجزًا وسريعًا؛ وهو ما سنقوم به فيما بعد.

المعاملة بالمثل وعلاقات القوّة

المعاملة بالمثل هي سمة مميّزة للعلاقات بين السّياسة والاقتصاد. وتؤكّد وجهة النّظر التي يدافع عنها روبرت غيلبنR. Gilpin حقيقة أنّ السّياسات، تقرِّر –إلى حدٍّ كبير– نطاق النشاط الاقتصاديّ، وتربطه بالتوجّهات الهادفة إلى خدمة مصالح الفئات المسيطرة من ناحية[٣٥]. وأنّ "العمليّة الاقتصادية نفسها تنحو إلى إعادة

[٣٤] فالدول –تماما مثل الأفراد– تقدِّم رواية عن ذاتها، وتنتظر أن تعامل وفقًا للكيفية التي تقدّم بها نفسها. ومع ذلك يجب أن نواجه جملة من الحقائق؛ فالساحة الدولية لا توجد فيها مساواة ولا هي متّجهة نحو المساواة، والسيادة في بعض الأحيان وهمية، والقوة هي التي تحدِّد العلاقات بين الدول أكثر من القانون.

[35] Robert Gilpin, U.S. Power and the Multinational Corporation : The Political Economy of Foreign Direct Investment; Basic Books, Inc., Publishers; New York, 1975, pp.21–22.

توزيع السّلطة والثروة؛ بل تقوم بتحويل علاقات القوّة بين الفئات"[٣٦] من ناحية أخرى؛ وهذا بدوره ما يؤدّي إلى تحوّل النظام السياسيّ وإعادة هيكلة العلاقات الاقتصاديّة. إنّ هذا **التّفاعل المتبادل** بين الاقتصاد والسّياسة هو المفتاح لفهم ديناميّات العلاقات الدوليّة.

ومع ذلك، فلدينا سببٌ آخر لاعتماد نهج يستند إلى تحليل الشّبكات؛ وهو أنّه ليس بالإمكان قياس السّلطة كمّيًّا كما نفعل مع الثروة؛ لذلك، فإنّ **إدراك علاقاتها** هو –بلا شكّ– ذو أهمّية قصوى. وهذا ما يجعل غيلبن يلفت انتباهنا إلى حقيقة أنّ السياسيّين يحاولون دائمًا التّلاعب بتصوّرات سياسيّين آخرين لمّا يتعلّق الأمر بتوزيع السّلطة، وعلى مستوى العلاقات الدولية، "ليس هناك تسلسل هَرَميّ للسّلطة"، كما يقول. فالسّلطة يمكن أن تتّخذ عدّة أشكال عسكريّة واقتصاديّة ونفسيّة؛ ولكنّ "القوة هي الشّكل النهائيّ للسلطة في نهاية المطاف."[٣٧]

هكذا سنبيّن –بعد تفحّص المجتمع الأميركيّ– **أنّ العلاقات الاجتماعية ومختلف المطالبات والادّعاءات والتصوّرات... غالبًا ما تعبّر عنها المجموعات المصلحيّة، وتمرّرها عبر قنواتٍ تضفي عليها الطّابع المؤسّسي. وقد اكتسبت تلك المجموعات أهمّية سياسيّة تتجاوز بكثير ميدان السّياسة الداخليّة، إلى ممارسة تأثيرٍ حاسم في السّياسة الخارجيّة.**

والسّؤال هنا: كيف يحدث هذا على وجه التّحديد؟

جماعات المصالح والمصلحة العامّة

خلال الدورة الحادية والثّمانين للكونغرس الأميركي؛ أنشأ مجلس النوّاب "اللّجنة الخاصّة بأنشطة اللوبي" Select Committee on Lobbying Activities –المعروفة باسم لجنة بوكانن Buchanan– وذلك بغرض التحقيق في طبيعة الضّغوط التي تمارسها الجماعات المنظّمة على الفرع التمثيليّ من الحكومة والمدى الذي بلغته. ويذكر زيغلر Zeigler وبيكPeak شهادة أستاذ العلوم السياسيّة جورج غالاوي Galloway أمام هذه اللّجنة قائلا: "إنّ المسؤوليّة الأساسيّة للكونغرس تتمثّل في تعزيز الرّفاه العمومي... لا

ويقول غيلبن كذلك في صفحة ٢١: "إنّ ممارسة القوّة بجميع أشكالها، هو أحد المحدِّدات الرئيسة لطبيعة النظام الاقتصاديّ".

[36] Ibid, p.22.

[37] Ibid, p.24.

يمكن لأيِّ سياسة عموميّة أن تكون مجرّد حاصل جمع لمطالب المصالح الخاصّة المنظّمة (...)؛ لأنّ هناك مصالح مشتركة حيويّة لا يمكن أن تنظِّمها جماعات الضّغط"[٣٨]. وهكذا يرى هذان الباحثان أنّه "من السّهل الإقرار بصعوبة افتراض وجود مصلحة عموميّة".

لكن ما هي تلك **المصالح الحيويّة** التي يتحدّثان عنها؟ ليجيبا عن هذا السّؤال؛ لاحظا أنّ لجنة بوكانن "لم تتصدَّ أبدًا لمهمّة تحديد أهداف جامعة من هذا القبيل، ولم تقع في أيّ وقت صياغة واضحة لعناصر مصلحة عموميّة افتراضية"[٣٩]. وهنا، ندرك أهمّية حرّية العمل المتروكة لجماعات المصالح، واللّوبيّات، وجماعات الضّغط الأخرى في الولايات المتّحدة.

ومع ذلك، يسجِّل زيغلر وبيك مفارقة هي التالية: "إنّ جماعات المصالح تزدهر في أمّة تنظر إليها بعين الرّيبة". ويضيفان شارحَيْن هذه النّقطة: "ثمَّة جانب مثير للاستغراب في مجتمعنا؛ وهو ميل الكثيرين منّا إلى استخدام كلمة عضو اللّوبي للإشارة إلى شيء سيّء، في الوقت الذي ننخرط فيه في تلك التّكتيكات التي ندينها"[٤٠].

ومعنى هذا التّناقض –في نهاية المطاف– بسيط؛ **فالنّاس يؤيِّدون نشاط الجماعات التي يتماهون معها، أو التي تجمعهم بها نقاط مشتركة؛ في حين يدينون ما يماثلها من أنشطة تضطلع بها المجموعات المنافسة أو المناهضة لهم، ويعتبرونها من أعمال الضّغط.**

ليست جماعات الضّغط –في الواقع– عَرَضًا من أعراض الاغتراب أو المرض بالضّرورة، في ظلِّ نظامٍ ديمقراطيّ؛ ففي قلب النظريّة التعدّدية في العلوم السياسيّة الحديثة ثمَّة إقرار بأنّ الأفراد يستطيعون إبلاغ احتياجاتهم ورغباتهم إلى الحكومة على نحو أفضل، إذا ما قاموا بذلك في إطار عمل جماعيٍّ منظَّم. و "في مجتمع كبير ومعقَّد؛ ليس بوسع شخص واحد أن يُسمِع صوته، وفرصه أقلُّ من ذلك بكثير في التّأثير على عملية صنع القرار الحكوميّ"[٤١]. لذلك، يغدو من الأسهل على الذين يشتركون في مصالحَ معيَّنة، أن يشكِّلوا مجموعةً تعمل من خلال قنوات الضّغط؛ وهو ما يعني –أيضًا– قيام تفاعل ديمقراطيٍّ مشروع مع الحكومة. وفي هذا السّياق، فإنّ "جماعات الضّغط والأحزاب السياسيّة تمثِّل –على حدٍّ سواء– جهودَ عدد كبير من

---

[38] L. Harmon Zeigler and G.Wayne Peak, *Interest Groups In American Society* (sec. Edition). Prentice-Hall, Inc., 1972, p.21.

[39] Ibid, p.21.

[40] Ibid, p.39.

[41] Ibid, p.41.

الناس، لأداء دور في تشكيل السّياسة العمومية"[٤٢]. والفرق الجوهريّ الأوّل بين الاثنين هو أنّ الأحزاب السياسيّة تسعى إلى انتخاب أعضائها في الهيئات الحكوميّة أو تعيينهم، بينما ليس لدى جماعات الضّغط هذا الهدف. أمّا الفارق الثاني فيتمثّل في أنّ الأحزاب السياسيّة تخاطب الناس في محاولةٍ لإقناع غالبيّة النّاخبين بوجهة نظرها، في حين تخاطب مجموعات الضّغط المشرّعين والإداريّين والقضاة؛ أي أولئك الذين لهم مراكز في السّلطة[٤٣].

ومع ذلك، ففي إطار السّعي إلى الفوز بقراراتٍ سياسيّة ملائمة؛ أصبحت جماعات المصالح تولي اهتمامًا متزايدًا للرأي العامّ، الذي غدا –بذلك– هدفًا لمغازلتهم أيضًا. ولهذا؛ فهي تستخدم تقنياتٍ مختلفة لتعبئة الرّأي العامّ وتحسيسه، طبقًا للأهداف المرسومة.

وقد أصبح الضّغط lobbying مهنةً لها خبراؤها وكذلك مناهجها. وتنتج هذه المنظّمات أدبيّاتٍ عن أساليبها في ممارسة الضّغط، وهي موَجَّهةٌ عامّة للاستخدام الداخليّ. وجدير بالذّكر أنّ الخبراءَ في الضّغط هم أيضًا أُناسٌ "يعرفون تقلُّبات العمليّة التشريعيّة، وبارعون في التّناغم مع السياسيّين. وعدد كبير من عناصر الجماعات الضّاغطة هم من المحامين الذين يمتلكون خلفيَّةً في الخدمة الحكوميّة"[٤٤].

فانظر مثلا كيف يصف صموئيل باترسون ذلك النّوع من عناصر جماعات الضّغط؛ ذاك الذي يسمّى "رجل الاتصال" قائلا: "إنّه المندوب التشريعيّ الذي يرى عمله متمثِّلا في إقامة اتّصالات مع الأعضاء الرئيسين في المجلس التشريعيّ. إنه يكرِّس وقته وطاقته في التِّجوال داخل قاعات التّشريع، وزيارة المشرِّعين، والاقتراب منهم، والتوقُّف معهم، والحديث إليهم في الأَبْهَاء، وبناء علاقات مع مساعدين إداريّين وموظَّفين يعملون لدى المشرِّعين، وتنمية الصّلة بهم وبكبار المشرِّعين على أسس ودّية، وتطوير الاتصالات مع أعضاء اللّجان التشريعية المهمّة"[٤٥].

---

[42] Ibid, p.53.

[٤٣] يحدث أحيانا أن يغيب هذا التمييز لمّا يكون أعضاء جماعات الضغط أعضاء في أحزابٍ سياسيةٍ أيضا؛ غير أنّ الأنشطة تبقى –مع ذلك– مختلفة.

[44] Ibid, p.149.

[45]Samuel C. Patterson, "The Role of the Labor Lobbyist" (paper presented to the 1962 annual meeting of the American Political Science Association), p.11; &: L. Harmon Zeigler and G.Wayne Peak, Interest Groups In American Society, op.Cit., p.150.

هكذا نرى إذن أنه ليس من الممكن التّقليل من دور جماعات الضّغط في الولايات المتّحدة، ولا تناسيها؛ لاسيّما عند السّعي إلى الإجابة عن السّؤال التالي: من الذي يفوز في المعارك السياسيّة؟

من الذي يفوز في المعارك السياسيّة ؟

نظرًا لأنّ كتّابًا عديدين لاحظوا نفوذ اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامّة (إيباك)AIPAC (اللّوبي اليهودي القويّ) على صعيد السِّياسة الخارجية للولايات المتّحدة؛ فإنّه لا مفرّ من التّساؤل عمّن يفوز في المعارك السياسيّة، وعمّا يفعله اللّوبيّ العربيّ.

١ – ما يمكن أن يُقال للإجابة عن السّؤال الأوّل؛ هو أنّه –من النّاحية النظريّة– لا توجد أيّ منظّمة أو تحالف متين قادر على الانتصار الدائم، والفوز في جميع القرارات والقضايا الهامّة. ويتعيّن هنا أن نطرح مفهومي الفوز النِّسبي و / أو التدريجيّ. وما يُلاحظ –في هذا السّياق– هو أنّ أكبر المساهمين في لجان العمل السياسيّ (خلال الحملات الانتخابيّة) قد يحصلون على فرصة أكبر للوصول إلى أبواب السّلطة، وتحقيق انتصارات أسهلَ في بعض الحالات. وإذا ما فشِلت عمليّة الضّغط –أو بدتْ قاصرة عن تحقيق أهدافها– فإنّ المراقبين يعزون ذلك إلى ضعف تأثير عملية الضّغط في تصويت الكونغرس، فضلا عن عوامل أخرى تُؤخذ بعين الاعتبار. وبالنّسبة إلى بعض الأحداث السياسيّة؛ فإنّ تأثير الضّغط يعتمد على الموارد المتوفِّرة تحت تصرُّف المعارضين، ووزن حججهم السياسيّة. ومن ناحيةٍ أخرى، يأخذ المسؤولون المنتخبون في الاعتبار آراء قواعدهم الانتخابيّة (ولو كانت غير منظَّمة)، يُضاف إلى ذلك ما يحملونه –هم أنفسهم– من ميولٍ أيديولوجية.

٢ – وإجابةً عن السّؤال الثاني، يمكن القول إنّ للعرب الأميركيّين –أيضًا– مجموعة ضغط ناشطة فعلا. وفي ما يتعلّق بتأثيرها في الشّؤون العامّة؛ نعتقد أنّ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد وجّهت إليها ضربةً لا مثيل لها، ودفعتها إلى اتّخاذ موقف دفاعيّ؛ إذ وجدت نفسها مضطرّة للتبرّؤ من تلك الحادثة، مبتعدة عن المتشدِّدين والإسلاميّين عامّة. ومن ثمّ، سعت إلى حماية نفسها من حملة بثّ الخوف والتّهويل التي شُنّت ضدّ الإسلام (إسلام فوبيا)، والتي قادها أولئك الذين يميلون إلى وضع جميع العرب في سلّةٍ واحدة. وبعبارةٍ أخرى، اضطرّت جماعة اللوبي العربيّ في الولايات المتّحدة –التي لم تكن قويّة جدًّا على أيّ حال– إلى السّعي إلى دفع الاتهامات والشُّبهات عن نفسها، في مجتمعٍ تعرّض لصدمةٍ كبرى، وأخذ ينظر إلى كلّ

العرب كإرهابيّين محتَملين. لكن يتعيّن أن نكون حذرين، إذ ليس هذا سوى جانب واحد من المشاكل التي يعاني منها اللوبيّ العربيّ؛ فضعفه يفسَّر كذلك بعواملَ أخرى –لِنَقُلْ إنّها هيكليَّة– لا علاقةَ لها بأحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها. وينطبق الشّيء نفسه على اللُّوبي الأميركيّ المسلم، على الأقلّ فيما يتعلّق بمشاكل الشّرق الأوسط.

إنّ هذين السّؤالين –اللّذين يقوداننا إلى طرح مثل هذه الافتراضات– يفتحان لنا مجالا واسعًا للتّحقيق، من أجل تحديد العوامل المساعدة والمعوِّقة في ما يتعلّق بسياسة الشّرق الأوسط. وإذن، بات لدينا مسارٌ نتَّبعه وأثرٌ نقتفيه، هو **عمليّة الضّغط والاستمالة وكسب التّأييد** (*lobbying*)؛ وسنهتمّ –من ثمّ– بأساليب عمل مجموعات الضّغط ممَثَّلةً في إستراتيجيّاتِها وتكتيكاتها وتحالفاتها.

إستراتيجيّات الضّغط (Lobbying)

لا تعني ممارسة الضَّغط الانخراط في الفساد السياسيّ أو التّعاملات السرّية؛ فالأسلوبان من خاصيّات بلدان العالم الثّالث وفقًا لتقارير منظّمة الشّفافية الدوليّة. وعلاوةً على ذلك، فلا تُمارسهما جماعات الضّغط، بل أفراد في مواقعَ مختلفة من الهرم الاجتماعيّ؛ وذلك من أجل الحصول على بعض الخدمات أو المزايا من المسؤولين أو غيرهم من الأفراد في مواقع السّلطة. وإذا أرادت جماعة ضغط أن تنجح في الولايات المتَّحدة؛ فيتعيّن عليها أن تتمتّع بقدرٍ كافٍ من قوّة الإقناع **لتبيين المصلحة العامّة** في القضيّة التي تدافع عنها. فعلى سبيل المثال، تقدِّم جماعات الضّغط للسّاسة معلومات جوهريّة، وتحليلات وحججًا منطقيّة؛ وذلك حتّى تبرّر الحلول التي ترغب فيها، والتي قد لا تكون في متناول المعارضين. (كمثال على إستراتيجيّة ضغط ناجحة في ظلّ إدارة بوش؛ نذكر سعي المعارضين العراقيّين إلى إقناع الولايات المتّحدة بالمساعدة في إسقاط صدّام حسين). وهكذا، فإنّ المنظَّمات السياسيّة التي تحقّق نجاحًا، إنّما هي تعبِّئ مواردها لتحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجيّة هي:

- **كسب الاهتمام:** وهي "لعبة خارجيّة" تسلِّط الأضواء (الإعلان على سبيل المثال) على خطط المنظّمة؛ وذلك من خلال وسائل الإعلام، والمنتديات المنتظمة للسّلطة التشريعيّة (الكونغرس).
- **البقاء على اتّصال:** وهذه "لعبة داخليّة" للدّردشة، وبناء شبكات التّواصل مع المسؤولين المحلّيين والسّماسرة والوسطاء الآخرين.

• **التّوطيد:** يواصل اللّوبي العمل الدؤوبَ، للتّدليل على أنّ القضيّة –التي أثارها– ما زالت حاضرة؛ ممّا يعزِّز من قدرته على الوصول إلى السياسيّين وإلى القضايا المطروحة على بساط البحث.

تكتيكات الضّغط

تستخدِم المنظَّمات السياسيَّة مجموعةً من التَّكتيكات من أجل التّأثير في المسؤولين المنتَخبين أو المعيَّنين. وفي ما يلي بعضٌ من هذه التّكتيكات المستخدمة:

• الشّهادة في الكونغرس أو في مجالس بعض الوكالات.

• الاتّصال المباشر بالمشرِّعين أو غيرهم من المسؤولين.

• الاتّصال غير الرسميّ بالمشرّعين وغيرهم من المسؤولين.

• عرض نتائج البحوث.

• التّحالف مع مجموعاتٍ أخرى، تخطيط الإستراتيجيّات مع المسؤولين الحكوميّين.

• وسائل الإعلام: المقابلات مع الصحفيّين، الإعلان.

• صناعة السّياسة: صياغة مشاريع قوانين ولوائح، إعطاء شكل للسّياسات التي يقع تنفيذها، الخدمة في اللّجان الاستشاريّة، إعداد جداول الأعمال.

• التّأثير في الدّائرة الانتخابيّة: تنظيم حملات توقيع عرائض، الحصول على تعاون المواطنين ذوي النّفوذ. تنبيه المشرِّعين إلى تأثيرات معيّنة في مناطقهم.

• الخصومات: اتّخاذ الإجراءات القانونيّة وغيرها من الخطوات المطلوبة لدى المحاكم، عند اللّزوم.

• تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات.

• وهناك وسائل أخرى، من بينها: محاولة التّأثير في التّعيينات، وتوجيه السّياسة، والتقرّب من المسؤولين...إلخ.

تحالفات مجموعات الضّغط

عندما ترى منظّمة ما –ذات طبيعة سياسيّة أو غيرها– أنّ مصالحها مهدَّدةٌ من جانب نصٍّ تشريعيّ أو لائحة قانونيّة معيّنة؛ فمن الممكن أن تقرِّر العمل بمفردها –أو ضمن تحالف– لممارسة الضَّغط. وفي هذا السّياق، نقدّم الملاحظات التّالية:

• معظم المنظّمات السياسيّة تعمل ضمن ائتلاف، يقع فيه تقاسم المهامّ.
• الائتلافات هي تحالفاتٌ على المدى القصير من أجل أهدافٍ محدَّدة (مثلا: لفرض قيود –أو لرفعها– على استيراد مُنتج معيّن).
• من ائتلافٍ إلى آخر؛ يتغيّر الشّركاء مع تغيّر الأهداف.
• تُحرز المنظَّمات المتحالفة لممارسة الضّغط فُرَصًا من النّجاح، أكبر من المنظّمات التي تعمل بمفردها.
• يمكن أن تنشأ بعض الاختلافات المهمّة داخل حقلٍ سياسيّ واحد (على سبيل المثال: وقوف المقاولين ضدّ النّقابات في حقل العمل).

لقد سمح لنا التّحليل السّابق بمحاولة وضع إطارٍ نظريّ للفعل السياسيّ؛ خاصّةً في ما يهمُّ علاقته بالأخلاق وبالمصالح. ومع ذلك، فلا ينبغي للمرء أن يتصوّر أنّ إستراتيجيّات جماعات المصالح وتكتيكاتها وتحالفاتها، لا توجد إلاّ على السّاحة السياسيّة الوطنيّة للولايات المتّحدة الأميركيّة. إنّها –في الواقع– تتجاوز هذا الإطار، بسبب طبيعة المصالح الأميركيّة نفسها. وبالفعل، فالأمر في كثيرٍ من الأحيان يهمّ مصالح شركات ضخمة أو مؤسّسات كبرى، لها حضور يتجاوز بكثير حدود الولايات المتّحدة، من حيث أنّها تقوم بأعمالٍ في مختلف البلدان والمناطق.
هذه هي النّقطة التي يلتقي عندها براديغم الفعل بعلم اجتماع العلاقات الدوليّة. فإذا صحّ أنّ سياسة السيّد بوش قد وُلدت في إقليمٍ له خصائصه؛ فيصحّ أيضا أنّها قد نُفِّذت في أقاليمَ أجنبيّة باعتبارها سياسة خارجيّة. وأكثر من ذلك، **إذا كان صحيحًا أنّ عمل جماعات المصالح يخضع لمحدِّداتٍ داخليّة، وإذا كانت السّياسة الخارجيّة تستجيب بدرجةٍ ما لمتطلّبات تتعلّق بهذه المحدّدات؛ فليس أقلّ صحّة من ذلك القول إنّ التّفاعل مع العالم الخارجيّ يخلق ضغوطًا ومحدّدات جديدة، من شأنها أن تفرض تأثيرها في مجموع سياسات الإدارة، وليس فقط في السّياسة الخارجيّة.**

فعلى سبيل المثال؛ يمكن لأحداثٍ من الواضح أنّها بعيدة جغرافيًّا عن الولايات المتّحدة –كالصّراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ، أو التشدّد الإسلاميّ (في الشّرق الأوسط تحديدًا)، أو ارتفاع قيمة اليورو وأسعار النّفط، إلخ...– أن تنعكس على الطّريقة التي يدير بها الأميركيّون سياستهم الخارجيّة، أو نسق دفاعهم الخارجيّ، أو أمنهم الداخليّ، أو اقتصادهم أو خططهم للمستقبل. بل يمكن لتلك الأحداث أن يكون لها تأثير حتّى في قضايا السّياسة الداخليّة؛ بحيث لا يمكن تجاهلها في مداولات الكونغرس أو حتّى في الحملات الانتخابيّة. وهذا ما يقودنا إلى فرضيّةٍ أخرى: **إنّ المشاكل الخارجيّة التي تنخرط فيها الولايات المتّحدة**

بقوّة، ولا تجد طريقها إلى الحلّ؛ يمكن أن تولِّد سلسلة أحداث تنتقل من سيّءٍ إلى أسوأ. ففي مرحلةٍ أولى؛ قد تُلحق ضررًا بصورة الولايات المتّحدة، وتؤدّي إلى التّشكيك في سياستها برمّتها. وفي مرحلةٍ ثانية؛ يمكن أن تتسبّب تلك المشاكل في أذًى أكبر بكثير داخليًّا وخارجيًّا، وذلك في ظلِّ غياب أيّة مراجعة، تبتغي إعادة التوازن إلى المواقف الأميركيّة. وقد يولِّد هذا الأذى سلسلة من ردود الفعل؛ من شأنها أن تؤدّي – هي أيضًا– إلى أذًى أسوأ من السّابق، وهكذا دواليك...

نعتقد أنّ أحداث ١١ أيلول / سبتمبر، وما وقع قبلها، وما تبِعها من أحداث؛ لا يمكن تفسيرها خارج هذه الفرضيّة. كما نعتقد أيضًا أنّ ردّة فعل إدارة بوش على تلك الأحداث، تجسّد تمامًا السّلسلة التي ذكرناها أعلاه "من سيّءٍ إلى أسوأ"؛ وأنّها أبعد ما يكون عن المراجعة الرّامية إلى إعادة التّوازن للمواقف الأميركيّة. في الفصل الثّالث المعَنْون "من ترومان إلى كلينتون" (الجزء الأوّل) سنحاول تلخيص المواقف الرسميّة من خلال عقائد doctrines رؤساء الولايات المتّحدة خاصّةً ما يهمّ منها الشّرق الأوسط، وسنبيّن إلى أيّ مدى انخرطت أميركا – تاريخيًّا – في المشاكل الداخليّة لهذه المنطقة. وحتّى نتجنّب التحيّز، سنبيّن –أيضًا– كيف اضطرّت إدارة بوش لدفع تكاليف أخطاء الماضي؛ في الوقت الذي كان عليها أن تواجه بعض آثارها. وفي الواقع، لم يكن ما حدث في ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ متوقَّعًا، وليس هناك ما يؤكّد –أو ينفي– أنّ الرّئيس بوش، كان سيهاجم أفغانستان والعراق، لو لم يقع هذا الحدث.

مقاربة الفعل في علم اجتماع العلاقات الدوليّة

الدّين والسّياسة على الصّعيدين الوطنيّ والدوليّ.

في الجزء الأوّل من هذا البحث، يتعيّن علينا معالجة المسألة التي لا مفرّ منها: الدّين والسّياسة. وتتعلّق هذه القضيّة مباشرةً بالنُّخب ومفاهيمها؛ على الرّغم من أنّ لها تأثيرًا كبيرًا في الجماهير. ففي الولايات المتّحدة، ليست المسألة خاصّةً بالحزب الجمهوريّ ولا بالحزب الديمقراطيّ؛ بل هي ظاهرة مجتمعٍ بأكمله، مثلما هي الحال أيضًا في الشّرق الأوسط. وقد أقرّ السيّد باراك أوباما بأهمّية هذه المسألة، حتّى قبل أن يخوض الانتخابات الرئاسيّة؛ وذلك عندما كتب في عام ٢٠٠٦: "إنها لحقيقةٌ بديهيّةٌ أنّنا معشر الأميركيّين أناس متديِّنون. ووفقًا لآخر استطلاعات الرّأي؛ فإنّ ٩٥ في المئة من الأميركيّين يؤمنون بالله، وأكثر من الثّلثين

ينتمون إلى كنيسة، و٣٧ في المئة يسمُّون أنفسهم مسيحيّين ملتزمين..."[٤٦]. بل إنّه أشار إلى ضرورة ألاّ يُستَبعد الدّين أو يُسقَط من المداولات العموميّة، بسبب "انزعاج بعض التقدُّميّين، الذين غالبًا ما كان أيّ تلميح إلى التديُّن يمنعهم من معالجة القضايا من زاوية أخلاقيّة"[٤٧]؛ وهو ما درج الجمهوريُّون المحافظون على تضمينه في خطابهم (السياسيّ).

إنّ الإشكاليّة الأساسيّة المعروضة هنا؛ تعبّر عنها المفارقةُ التّالية:

نحن نعيش في عالمٍ تهيمن عليه -إلى حدٍّ كبير- الرّؤية العلمانيّة للسّياسة؛ ومع ذلك، فهو أيضًا عالم لا يزال الدّين يمارس فيه تأثيرًا من أقوى ما يكون. فبسبب علاقة تلك الرّؤية مع ما يسمّيه بارسونز Parsons بـ "الاندماج العامّ للقيم general value integration"؛ تدَّعي الحركات الدينيّة الحقّ في الرّجوع إلى سلطةٍ قانونيّة تسود القيم الإنسانيّة الأخرى، وترى من الواجب إدماجها -بطريقةٍ أو بأخرى- ضمن القيم التي تُمأسِسُها الدّولة. ويمكن للمرء أن يرى أنّ هذا هو -في جوهره- مطلبُ الحركات الإسلاميّة، غير أنّه ليس مطلبَها وحدها في الحقيقة. فالمعضلة تهمُّ أيضا مجتمعاتٍ علمانيّة مثل الولايات المتّحدة؛ حيث تنشُط الجماعاتُ الدينيّةُ بكثافة. ويرجع نجاحها إلى فشل "الليبراليّة النخبويّة" في فهم حاجة الأميركيّين إلى شيءٍ أكثر من الرّاحة المادّية. هذه هي على الأقلّ وجهة نظر الديمقراطيّ الليبراليّ أوباما؛ الذي شرح هذه الظّاهرة على هذا النّحو: "إنّ فشل مؤسّساتِ الدّولةِ الثقافيّةِ المهيمنةِ في الاعتراف بالوازع الدينيّ في الولايات المتّحدة، قد ساعد على خلق نوعٍ من المشروع الدينيّ لا مثيلَ له في أيّة بقعة أخرى من العالم الصِّناعي"[٤٨]. وكما لاحظ أوباما؛ فإنّ الخطاب الدينيّ نما بشكلٍ تدريجيّ وبثباتٍ على يد الرّئيس جيمي كارتر، قبل أن يتخلّى عنه الديمقراطيّون لخصومهم الجمهوريّين؛ وذلك باعتبار أنّ ذلك الخطاب هو وسيلةٌ لا مفرَّ منها

---

[46] Barack Obama, *The Audacity of Hope*, (Three Rivers Press, 2006), p.198.

[٤٧] باراك أوباما، المرجع السابق، ص٢١٤.

وهناك مثال آخر يوضِّح الأهمّية التي يوليها للقضيّة؛ إذ يقول: "خوفنا من أن نكون "وعظيّين" قد يفضي بنا إلى الانتقاص من الدور الذي تؤدّيه القيم والثقافة في معالجة بعض أهمّ مشاكلنا وأشدّها إلحاحا". المرجع. نفسه، ص. ص ٢١٤- ٢١٥.

[٤٨] ويضيف أوباما "ظهر عالم موازٍ. ومع أنّه قد دُفع بعيدا عن نظرنا، لكنه لا يزال ينبض بالحيوية في أرجاء المناطق الوسطى من الولايات المتحدة وحزام الكتاب المقدّس. عالم ليس فقط للصحوات والوزارات المزدهرة، وإنّما كذلك لقنوات التلفزيون والإذاعة والجامعات ودور النشر ومحلاّت التّسلية المسيحية..."، المرجع. نفسه، ص ٢٠٠.

للدّخول إلى السّياسة[٤٩]. ومنذ ذلك الحين؛ برزت بصورةٍ واضحة الحاجة إلى معالجة مشكلة العلاقات بين الدّين والسّياسة في الولايات المتّحدة؛ والتي لم تتمّ حتّى الآن على حدٍّ علمنا.

والمشكلة –بالنّسبة إلينا– معقّدة بقدر ما هي عرضةٌ للتّجاهل على نطاقٍ واسع. وبالتّأكيد، سنشرح كيف أصبح اليمينُ الجديدُ المنتصرُ –الذي تغذّى من معين الحركات الدينيّة، ومن نوعٍ من التيّارات الخلاصيّة Messianic المسيحيّة– لاعبًا قويًّا في النّظام الاجتماعيّ والسّياسة الأميركيّة في ظلّ إدارة بوش. وتبدو ردود الفعل على هذه الحركة في الشّرق الأوسط، وكأنّها تبريرٌ لحركاتٍ مماثلة خاصّة بالمنطقة. وبعبارةٍ أخرى، فإنّ المسيحيّة الخلاصيّة الأميركيّة تصبّ –في النهاية– في صالح "المجرّة" الإسلاميّة بأكملها راديكاليّة كانت أو معتدلةً. وستواجه دول الشّرق الأوسط –بالتّالي– الضّغوط المزدوجة التي مصدرها تصاعد نفوذ "اليمين الدينيّ" الخاصّ بها (الإسلاميّين)، وتزايد تأثير التّيار الخلاصي لدى المحافظين الأميركيّين في الوقت نفسه. والمخاطر –ههنا– هائلةٌ؛ فالعديد من المراقبين العرب والمسلمين، رأَوْا –بالتّأكيد– ارتباطات بين هذا اليمين الخلاصي الجديد، والمحافظين الجدد، والجناح الإسرائيليّ اليمينيّ المتطرّف، وخطط الحرب والغزو.

وسنعالج هذا الموضوع متجنّبين "نظريّات المؤامرة"، لأنّها تقوم على تخمينات. إنّنا نفضّل ملازمة الوقائع؛ لذا سنقدّم البيانات التي يمكن لأيّ شخص أن يتحقّق منها. مع ذلك، فإنّنا لن نهمل ملاحظة الكيفيّة التي تُدرَك بموجبها بعض القضايا. وهكذا فإنّ المعلّقين العرب والمسلمين لا ينظرون إلى مسائل السّلطة والقوّة، باعتبارها من اختصاصات "القيصر"[٥٠] في إدارة بوش. تلك الإدارة التي يتّهمونها بأنّها أداة للخلاصيّة الجديدة.

غير أنّ هذا ليس سوى جانب واحد من مشكلةٍ أكثر تعقيدًا. فمن زاويةٍ أخرى، نرى أميركا في عهد بوش "تنحدر" على نحوٍ غير عاديّ إلى "لعب لعبة" بعض الدّول الاستبداديّة في الشّرق الأوسط، من خلال مواصلة تقديم المساعدة والدّعم لها؛ وذلك على الرّغم من ادّعاءاتها السّعي إلى إرساء الديمقراطيّة. ومع ذلك، فإنّ أميركا العلمانيّة –التي راحت تتحدّث أكثر من أيّ وقتٍ مضى عن "دمقرطة" الشّرق الأوسط أو إشاعة

---

[٤٩] باراك أوباما، المرجع السابق، ص ٢٠١.

[٥٠] نذكّر –في هذا السّياق– بملاحظة بارسونز: "طالما بقيت [الحركة الدينية] بعيدةً عن البنية المؤسَّسية المركزية؛ فإنّ مشاكل السّلطة والقوّة يمكن إعطاؤها لـ "القيصر" بالمعنى الذي حدّدته المسيحية له في بداياتها. ولكن إذا أصبحت الحركة مؤسّساتية بصفتها الدّينَ السائدَ في مجتمعٍ معيّن؛ فمِن الضروريّ –عندئذ– أن يتمّ حلّ هذه المشاكل". انظر:

T. Parsons, The Social System ; Routledge & Kegan Paul;London, 1967, p.165.

الديمقراطيّة في بلدانه– تعرف أنّ كلّ هذه الدّول قد فرضت مأسسة الدّين في قلب بنية السّلطة، ووظّفته كأداةٍ لأغراض سياسيّة. وحتّى في بلدٍ "ساعدته" أميركا بوش على "التخلّص من الدكتاتوريّة " كالعراق؛ فإنّ الدّستور يشير بوضوحٍ إلى الإسلام كدينٍ مهيمنٍ في الدّولة.

وحسب ما يبدو، فإنّ المجال الذي اكتسحته الحركات الدينيّة الرّئيسة في هذه المجتمعات (أميركا والشّرق الأوسط) ليس إشكاليًّا، طالما بقي حجمُه مقتصرًا على الشّؤون الداخليّة. ولكنّ المشكلة تنشأ، عندما تميل الصّراعات الداخليّة إلى الانتشار خارج الحدود أوّلا، وعندما لا يبدو القانون الدوليّ قادرًا على حلّها بطريقةٍ مقنعةٍ ثانيًا. ولاشكّ أنّه حينما تنمو الحركات الدينيّة؛ يغدو بالإمكان زرعها في البنية السياسيّة للمجتمع، بما يجعلها قادرةً على التّأثير بقوّةٍ في تفاعله على الصّعيد الدوليّ. غير أنّه لا توجد مؤسّساتٌ تنظيميّة قادرة على التصدّي للمشكلة على هذا المستوى، فكيف يكون الردّ؟

إنّ ما يبدو لنا ذا مغزًى في هذا السّياق، هو واقع أنّ النّظام الدوليّ؛ لا يمكن أن يعالج المشاكل سوى ضمن المنطوق القانونيّ والأخلاقيّ. فليس لديه أيُّ وسيلةٍ أخرى للتّأثير في تفاعلٍ لا يكشف أبدًا عن "شهادة ميلاده"؛ في حين تكاد تكون ارتباطاته بالرّموز الدينيّة، محجوبةً دائمًا بخطابٍ مركّزٍ –بهذا القدر أو ذاك– على "المصالح المتبادلة"، والتّعاون، وأموال الدّعم أو ما نسمّيه "أموال الجدل" funds of controversy.

ونحن نفترض أنّ هذا التّقصير في النّظام الدوليّ (المتمثّل في عدم القدرة على حلّ المشاكل ذات الارتباطات الدينيةِ بفعاليّةٍ)، عائدٌ إلى أنّ القانون الدّوليّ هو قانون وضعيٌّ؛ في حين أنّ المطالبات السياسيّة– الدينيّة تميل إلى تجاوز هذا الإطار، وحجبه، وتحدّيه. وعلى افتراض أنّ عمليّة ١١ أيلول / سبتمبر لم تكن لتحدث دون دعم من هذه الشّبكة الدينيّة، التي تتجاوز الإطار القانونيّ الدوليّ؛ فإنّ ردّة فعل إدارة بوش لم تَرْقَ بدورها إلى مستوًى جادٍّ من احترام القانون الدوليّ، إذ لم تتمكّن الأمم المتّحدة –مثلا– من وقف آلة الحرب.

ومن الواضح أنّ أحد الأهداف الرّئيسة لعقيدة بوش، يتمثّل –تحديدًا– في السّعي إلى كسب "الدّعم القانونيّ" الذي تحتاج إليه الحملة العسكريّة؛ وذلك من خلال الخلط بين مفهومي "الحرب الاستباقيّة" و"الحرب الوقائيّة". ومن ثمّ بروز النّقاش مفهوم الحرب العادلة.

ولكن لماذا حدثت ضجّة لمّا سعت إدارة بوش –بالاستناد إلى "عقيدة الرّئيس" Presidential doctrine– إلى الحصول على دعم حلفائها الأوروبيّين والعرب (إضافةً إلى الأمم المتّحدة) قبل مهاجمة العراق؟

للإجابة عن هذا السّؤال؛ ينبغي أن نعترف أوّلًا بما يلي: بما أنّ سياسة بوش في الشّرق الأوسط؛ هي بامتياز مجال السّياسة الخارجيّة بمختلف جوانبها (الديبلوماسيّة، والاقتصاديّة، والماليّة، والعسكريّة، والأمنيّة العامّة والسرّية)؛ فمن الطبيعيّ –إذنْ– وضعُها ضمن إطارها الموضوعيّ، الذي هو **العلاقات الدوليّة**. لكن حتّى إذا

كانت أميركا قوّةً عظمى لا مثيلَ لها في الوقت الحاضر؛ فهي ملزَمةٌ باستخدام القنوات نفسها والتي تستخدمها الجهات الفاعلة الأخرى في السّاحة الدوليّة. فهي إذن مقيَّدة في عملها –نظريًّا– بنفس قواعد السّلوك التي تخضع لها الدّول الأخرى. وضمن هذه الحدود وبسببها، تُطرح المشاكل المرتبطة بالفعل. ذلك أنّه ما إنْ نتجاوزْ عتبة السّاحة الوطنيّة إلى السّاحة الدوليّة؛ حتّى تتغيَّرَ قواعد اللّعبة. ويُصبح التكيُّف معها، أو تكييف السّياسة وفقًا لها، مبدأً مهِمًّا؛ ولكنّه لا يُحترم دائمًا على الرّغم من كلّ ذلك.

لكن دعنا نَرَى ما الذي يدخل في الاعتبار ضمن "قواعد اللُّعبة" هذه.

تعريف العلاقات الدوليّة

ما من أحدٍ يُنكر حقيقة أنّه لا يمكن إزالة الدّول في أيّ مكانٍ من العالم الذي نعيش فيه –حتّى ولو على سبيل الافتراض– دون أن نغيِّر في الوقت نفسه العلاقات الدوليّة. **إنّه عالم من الدّول.** وتجاور تلك الدّول جغرافيًا، ليس تقسيمًا للأراضي فحسب. فالدّول تعزل النّاس عن بعضهم البعض، وتجعل منهم شعوبًا تعيش في ظلّ أنظمةٍ سياسيّة وقانونيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة مختلفة وأحيانًا متضاربة. لذلك، **هناك اتّجاهٌ لتحديد العلاقات الدوليّة؛ بصفتها تدفُّقاتٍ عبر الحدود** transnational flows. وضمن هذه التدفُّقات؛ نجد العلاقات بين الأفراد، والعلاقات بين الجماعات العامّة أو الخاصّة، إضافةً إلى العلاقات بين الحكومات.

ولأنّ هذا التصوُّر **يوسّع مفهوم الفاعل** –بحيث لا يشمل الدّولة وحكومتها فحسب، وإنّما يشمل أيضًا الجهات الأخرى المعنيّة، العامّة والخاصّة (حركات المعارضة، المثقّفون، النّقابات، وسواها من هيئات المجتمع المدنيّ...)– فسنجد هنا **مفهوم** "**شبكات الاتّصال**" communication networks **التي تنسج علاقات عابرة للحدود**؛ تتراكب overlap و "التدفّقات" الحكوميّة، فتنشأ عن ذلك مناطق تظهر فيها أنواعٌ من التّضامن والالتزامات المتبادلة، وتضادَّاتٌ في الوقت نفسه.

فإذا كانت المقاربة الواقعيّة في العلاقات الدوليّة –تلك التي سادت السّاحة دون منازع من الثلاثينيّات إلى الستّينيّات– قد أكّدت على دور الدّولة كلاعبٍ رئيس في النّظام؛ فإنّ هذه المقاربة ستوضع موضع سؤالٍ بداية من أواخر الستينيّات، بفضل ثلاث مجموعات من العوامل هي الآتية:

المجموعة الأولى ترتبط ارتباطًا وثيقًا **بحرب فيتنام**. وقد أثبتت هذه الحرب –بالفعل– أنّه بالإمكان إثباط خطط دولة قويّة مثل الولايات المتّحدة. **وأنّ منظّمات جماعات الضّغط الوطنيّة وعبر الوطنيّة، يمكن أن تضع ثقلها في الميزان، وتطالب بجعل الحياة السياسيّة أكثر أخلاقيّة، وتسبِّب التّغيير**. إنّ ما تبرزه فيتنام – في الواقع– هو أنّ الدّولة لم تعد الفاعل الوحيد في ميدان السّياسة العالميّة، بغضّ النّظر عن قوّتها. فقد دخل

الرأيُ العامُّ الوطنيّ والدوليّ –وكذلك حركات التّضامن عبر الوطنيّة– المسرحَ العالميَّ بقوّةٍ؛ ممّا قوَّض نهج السّياسة الواقعيّة القديم.

المجموعة الثّانية من العوامل **أكاديميّةٌ** بحتةٌ. فالتطوّر الذي أحرزته البحوث في العلوم الاجتماعيّة؛ هو الذي سيؤدّي أيضًا إلى توسيع مفهوم الفاعل، وذلك بفضل جمع البيانات التجريبيّة، والدّراسات الميدانيّة، والتّحليل الكمّي، والمحاكاة المخبريّة... إلخ. إنّ التّأثير الذي مارسته المناهج التجريبيّة في علم السّلوك وعلم النّفس الاجتماعيّ؛ قد نَقَل البحث من مجال النظريّات العامّة إلى مجال "النظريّات الجزئيّة" (تلك التي تهمّ القرارات، والنّزاعات، والإستراتيجيّات، والتّكامل الإقليميّ، والمنظّمات الدوليّة، وغيرها...). فقد **أصبح ممكنًا بالتّالي، تطبيق المقاربات الميكرو– سوسيولوجيّة على السّاحة الدوليّة، ودراسةُ حقولٍ أصغرَ ونظمٍ فرعيَّة بطريقة تجريبيّة؛ ومن ثمّ البرهنة على أنّ الدّولة لم تعد تسود وحدها السّاحة الدوليّة**، وأنّ غيرها من الفاعلين ينشطون ويتفاعلون داخل شبكاتٍ أكثر انفتاحًا من ذي قبل، وأشدّ تعقيدًا.

المجموعة الثّالثة من العوامل تهمُّ **تنامي هذه الجهات الفاعلة الجديدة وانتشارها**. إنّها الشّركات متعدِّدة الجنسيّات، والمنظّمات غير الحكوميّة، والمنظّمات الحكوميّة الدوليّة، وحركات الهجرة والتّجارة والسّياحة والارهاب العابرة للحدود الوطنيّة... وكلّ ذلك يؤدّي –من جهةٍ– إلى وضع دولة الوحدة الترابيّة territorial state موضع سؤال، باعتبارها الخليَّةَ السياسيّة الأساسيّة، وإلى تآكل سيادتها من جهةٍ أخرى.

إنّ التدخّل المتزايد للمنظّمات غير الحكوميّة في الشّؤون "الداخليّة" للدّول (أزمة دارفور في السّودان، أفغانستان ما بعد حكم الطالبان، مساعدة السكّان في العراق أو باكستان)؛ لم يكن دائمًا يلقى "التّرحيب". وهذا ما يدلُّ عليه عدد الهجمات، وعمليّات الخطف التي استهدفت موظّفي المنظّمات غير الحكوميّة، والصّراع بين بعض الحكومات والأمم المتّحدة. وبالنّسبة إلى الشّركات متعدّدة الجنسيّات؛ فإنّ تدخّلها في بعض الأزمات الدّقيقة لم يعد سرًّا، "فهي تستطيع أن تتدخّل مباشرةً في السّياسة الداخليّة للدّولة (الأمّ أو المضيفة) لكي تكسب ولاء النّخبة الحاكمة (مثلا: شركة "إلف *Elf*" في الغابون أو الكونغو)، والإطاحة بأنظمة تعتبرها معادية (مثلا: دعم الشّركة المتّحدة للفواكه *United Fruit* للمرتزقة الذين جنّدتهم ودرّبتهم وكالة المخابرات المركزيّة للإطاحة بالعقيد أربينز Arbenz في غواتيمالا، عام ١٩٥٤)، أو المساهمة في زعزعة استقرارها (مثلا: تقاسم الأدوار بين وكالة المخابرات المركزيّة والشّركة الدولية للهاتف والتّلغرافITT لمفاقمة الصّعوبات الاقتصاديّة والسياسيّة في وجه حكومة الوحدة الشعبيّة، بزعامة الرّئيس الاشتراكيّ سلفادور أليندي Salvador Allende في تشيلي من ١٩٧٠ إلى سقوطه في ١٩٧٣)"[٥١]. وعلاوةً على ذلك؛ فإنّ للشّركات متعدّدة

[51] Guillaume Devin, *Sociologie des relations internationales,* Paris, La Découverte, 2002, p.23.

الجنسيّات ما يكفي من الموارد لصنع سياستها الخارجيّة الخاصّة "عن طريق تثبيت موطئ قدمٍ لها في بلد مضيف، يكون اسمه على القائمة السّوداء الدوليّة (مثال ذلك: بيبسيكو Pepsico أو توتال Total في بورما في التّسعينيّات)، أو عن طريق الضّغط على سلطات البلد الأمّ كي تتّخذ إجراءات لفتح أسواقٍ جديدة في الخارج (الصّين، إيران، العراق) "[٥٢].

الفاعلون الدوليُّون

يمكننا القول –بصفة عامّة– إنّ هناك **ثلاثة أنواع** من الجهات الفاعلة في السّاحة الدوليّة؛ الأوّل منها يضمُّ الدّول، والثّاني يهمُّ المنظّمات الحكوميّة الدوليّة intergovernmental organizations ، والثّالث يخصّ القوى عبر الوطنيّة transnational forces. وسنتحدّث عن النّوعين الثّاني والثّالث أوّلًا، ثمّ نتطرّق –بعد ذلك– إلى النّوع الأوّل.

المنظّمات الحكوميّة الدوليّة

إنّ تعدُّد هذه المنظّمات وحيويّتها سِمتان من سمات المجتمع الدوليّ الحاليّ، الذي لم يعد ممكنًا الحديثُ عنه دون اعتبارها جزءًا منه. وتوفِّر هذه الشّبكة ما بين الحكوميّة –بمؤتمراتها الدبلوماسيّة، ومؤسّساتها، وبيروقراطيّتها– إطارَ عملٍ إضافيًّا للدّول، وليس بديلا عنها. والسِّمة المشتركة بين هذه المنظّمات، تكمن في أنّ الدّول هي التي أنشأتها، وأوكلت إدارتها وتشغيلها إلى ممثِّليها: تلك هي الملاحظة الأولى.
الملاحظة الثّانية، هي أنّه بسبب المساواة في الحقوق؛ تشكِّل المنظّمات الحكوميّة الدوليّة "ملاذًا آمنًا" لصغار الفاعلين، الذين غالبًا ما يستمدّون "شرعيّة" من مشاركتهم في هذه المؤسّسات. في حين أنّها تشكّل بالنّسبة إلى الأقوياء –أحيانًا– معرقِلًا لنشاطهم. تخيَّلْ على سبيل المثال، مجلسَ الأمن الدوليّ دون أن يكون حقّ النّقض من صلاحيّته. سيكون الأقوياء هم الخاسرون في ذلك الحين؛ إذ سيفقدون حرّيتهم في العمل. أمّا الصّغار؛ فسيكسبون المعركة؛ إذ سيتمكّنون من تمرير القرارات التي يريدون، دون عرقلةٍ من القوى الكبرى، مثلما هي الحال في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة.

---

[52] Ibid, p.23.

وفي ماعدا هذه الملامح المشتركة؛ توجد فروقات بين المنظَّمات الدوليّة، ويمكن لمعايير التّمييز أن تستند إلى ما يلي:

- نطاق وظائفها (قارن على سبيل المثال الأمم المتّحدة بحلف شمال الأطلسي، أو بالجامعة العربيّة أو بالاتّحاد الأفريقي...إلخ).
- نطاق عملها (قارّي، عابر للقارّات، عالميّ، إقليميّ، تجاريّ، ماليّ، عسكريّ... إلخ).
- بِنيتها وقدرتها على الاستقلال (إذا هدّدت دولة أو أكثر بالانسحاب من المنظّمة، فإلى أيّ مدى ستتأثّر بذلك القرار؟)
- نوع نشاطها (منتدياتٌ للحوار والتّفاوض، أم تخصُّص في تقديم الخدمات مثلًا؟)

أمّا الملاحظة الأخيرة، فتهمُّ **صفة الفاعل** التي أسبغت على الوضع القانونيّ لهذه المنظّمات الدوليّة؛ والتي ليس هناك إجماع عليها لدى المنظِّرين. فهذه المنظّمات لها استقلاليّة بالنّسبة إلى البعض، وبالتالي يمكنها أن تتمتّع بالشخصيّة القانونيّة الدوليّة، وتقوم بدور الفاعل. أمّا بالنّسبة إلى الآخرين، فيمكن للتّحليل النَّسَقِيّ أن يكشف ما إذا كانت المنظّمة قادرة على تحويل المطالب إلى قرارات، والعمل للتّأثير في مسار الأحداث. غير أنّ منتقدي استقلاليّة المنظّمات الحكوميّة الدوليّة يضعون قدرتها على صنع القرار موضع سؤال؛ ففي نظرهم، لا يتسنَّى الحديث حتّى عن "قرارات"، وإنّما فقط عن نصائحَ أو توصياتٍ، يمكن أن تبقى حبرًا على ورق إذا ما جُرِّدت من صفة الإلزام. وبعبارةٍ أخرى، فإنّ المنظّماتِ الدوليّةَ تقترحُ، والدولُ تتّخذ القرارات. ويملك مجلس الأمن الدوليّ –بموجب الفصل السّابع من الميثاق، وبشكلٍ استثنائيّ– "سلطةَ اتّخاذ قرارات وفرض تنفيذها إذا لزم الأمر، عن طريق القوّة المسلّحة". ولكنَّ هذا الاستثناء لا يكون صالحًا إلاّ إذا تجاهلنا حقّ النّقض، الذي يمكن أن يعرقل أيّ قرار، كما حدث مرّات عديدة. فعلى سبيل المثال: لا أحدَ استطاع حتّى الآن أن يجعل إسرائيل تنصاع لقراري الأمم المتّحدة ٢٤٢ و ١٦٢٤، اللّذيْن يأمرانها بالانسحاب من الأراضي المحتلّة في عام ١٩٦٧؛ وذلك على الرّغم من كلّ المساعي التي بذلتها الدّول العربيّة للحصول على مثل هذه "القرارات". ويمثّل عجز تلك الدّول عن فرض تنفيذ قرارات الأمم المتّحدة؛ دليلًا على تبعيّة المنظّمات الدوليّة (بما فيها الأمم المتّحدة) لميزان القوى على السّاحة الدوليّة، وانعدام استقلاليّتها تجاهه.

ولنأخذْ كمثال آخر الجامعة العربيّة؛ فمعظم قراراتها –التي تدعو إلى تطبيق معاهدة الدّفاع المشترك في حالة العدوان الخارجيّ– لم يكن لها أبدًا أيّ تأثير في الواقع. فإسرائيل هاجمت دولًا عربيّةً وقّعت تلك المعاهدة (العراق في ١٩٨١، ولبنان عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٦، وهذا من باب الذِّكر لا الحصر). ولكنّ

بقيّة الدّول الموقّعة المعاهدة نفسها، لم تحرّك ساكنًا. أخيرًا، لا يفوتنا أن نلاحظ أنّ الانتقادات التي توجَّه للمنظَّمات الحكوميّة الدوليّة، لا تأتي فقط من "الصّغار". فمن المؤكَّد أنّ العديد من المحافظين الجدد – على سبيل المثال– بل والعديد من المحافظين الأميركيّين؛ لا يرون أيّ فائدة تُجنى من الأمم المتّحدة، التي كرّروا انتقادها مرّات. ولنذكر أيضًا أنّ اليونسكو لم تحظ دائمًا بالقبول لدى الأميركيّين. وببساطة، فمن السّذاجة الاعتقاد أنّ نقد المحافظين الجدد للأمم المتَّحدة، لم يؤثِّر بشدّة في سلوك إدارة بوش.

هناك إذنْ "فاعل" – أو بالأحرى عامل – آخر على السّاحة الدوليّة: إنّه فاعل غير منظور، ولكنّه حاضر فعلًا، وفعاليّته لم توضع موضع سؤال أبدًا؛ وهذا بسبب عامل **الخوف**.

في الواقع، لا يمكن للمرء –على سبيل المثال– فهم طبيعة العلاقات التي سادت المسرح العالميّ خلال الحرب الباردة بين الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ (سابقًا)؛ دون اعتبار هذا العامل الذي كان يسمَّى آنذاك بـ "**الرّدع الإستراتيجيّ المتبادل**" mutual strategic dissuasion [٥٣].

ومع ذلك، فإنّ الكتّاب الذين يصرُّون على إلصاق صفة الفاعل في العلاقات الدوليّة بهذه المنظّمات؛ ليسوا مخطئين تمامًا. هناك بالفعل قرارات سياديّة تتّخذها هذه المنظّمات، دون أن تجد نفسها مضطرّةً للعودة إلى الدّول الأعضاء. ولنتّخذْ مثالًا على ذلك برنامجَ الأمم المتّحدة الإنمائيّ ومنظّمة اليونسكو؛ فهما لا يحتاجان إلى موافقة من أيٍّ كان قبل تقديم قروض أو مساعدات لبلدٍ ما، وذلك داخلٌ في إطار خطط عملهما.

القوى العابرة للحدود الوطنيّة

إنّ الأشخاص، ورؤوس الأموال، والسّلع، والأفكار، وبعض المنظّمات؛ تمثِّل جزءًا من التدفُّقات التي تعبر الحدود، دون أن تخضع بالضّرورة لمراقبة السّلطات الحكوميّة. ولا شكّ في أنّ هذه الأخيرة تبذل أقصى

---

[٥٣] بالإمكان أن يهيمن طرفٌ ما فقط أو أطراف، عن طريق الإيحاء بالخوف. ولكنّ الأمر ليس متعلّقًا بعاملٍ نفسي فحسب، لأنّه إذا لم يكن هناك أيّ شيء لدعم هذا الإيحاء، فإنه يبقى بلا مفعول يُذكَر. فمن أجل بثّ الخوف مع فكرة الردع؛ ينبغي امتلاك الوسائل الواضحة التي تثبت المقدرة على تدمير العدوّ بشكلٍ مؤكّد. فعندما يكون لدى طرفين متنافسين القدرة التدميرية نفسها، كما كانت الحال خلال الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتّحدة؛ فإنّ ما يكون حقًّا على المحكّ، ليس هو من يجرؤ على القيام بالضّربة الأولى. نحن نعلم أنّ كليهما يمكنه فعل ذلك، وكلّ من لديه أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل يستطيع أن يوجّه لخصمه ضربة أولى. القضية الحقيقيّة هي بالأحرى: من القادر على توجيه الضّربة الأخيرة؛ ذلك أنه لا يسعك فعل ذلك، إلاّ إذا ضمنت البقاء حيّا ومقتدرا بعد تلقّي ضربة أو ضربات نوويّة من العدوّ. إذن، فلا يكفي امتلاك أسلحة نوويّة، بل الأهمّ من ذلك أن تمتلك إمكانات تكنولوجيّة وبشرية تستطيع الصّمود في حرب نووية. وهذا ما لم يقع إثباته إلى حدّ الآن، لأنّ "الردع الإستراتيجي المتبادل" لعب دور الكابح.

جهدها لبسط سيطرتها، غير أنّ هذه التدفُّقات ما زالت تستطيع الإفلات منها كليًّا أو جزئيًّا. ومع ذلك فعملها وتفاعلها يشكّلان جزءًا هامًّا من الشّبكات الدوليّة؛ الأمر الذي يجعل كلًّا من هذه القوى فاعلًا كاملًا. وبالفعل، فوفقًا للتّعريف الذي اقترحه مارسيل ميرل M. Merle، يعني اصطلاح القوى العابرة للحدود الوطنيّة تلك "الحركات والتيّارات التضامنيّة التي كانت في الأصل خاصّة، والتي تسعى إلى تثبيت موطئ قدم لها عبر الحدود، وتميل إلى جعل وجهة نظرها تبرز وتسود داخل النّظام الدولي"[٥٤]. ولكنّ هذا التّعريف في الواقع ضيِّق وعامّ؛ فالشّبكات العابرة للحدود الوطنيّة لا تسعى جميعها إلى إبراز وجهة نظر محدَّدة، وجعلها تسود داخل النّظام. فبعضها يتعمّد تهميش نفسه خارج النّظام، مع الاستمرار في ممارسة نفوذٍ خفيٍّ عبر الحدود. خذْ على سبيل المثال الحركات الإرهابيّة؛ فهل هي تحاول الانخراط في النّظام، أم تسعى بالأحرى إلى التّمايز عليه عن طريق ممارسة الإدانة والتّخريب؟

صحيح أنّ "**القاعدة**" تسعى إلى إبراز وجهة نظرها وجعلها تسود– من خلال وسائل الاتّصال الحديثة بالخصوص؛ ولكنّ ذلك بعيد تمامًا عن أن يكون موظّفًا من داخل النّظام (حتّى وإن حاول استخدام النّظام) فالأمر لا يتعلّق بالنّظام إلاّ في حدود الإدانة له ومعاداته. ولنأخذ مثال كاتب: حتّى لو كان هذا الكاتب منشقًّا يعيش في المنفى، وينشر خارج بلاده بلغة أجنبيّة، فإنّه قد يسعى فعلا إلى العمل من داخل النّظام والانخراط فيه بشكلٍ يبرز وجهة نظره انطلاقًا من النّظام الذي بأيّ حال، أتاح له مجال العيش والفعل أيضًا (كانت هذه حالة سولجنتسين Soljenitsyne والمنشقّين الرّوس، على الرّغم من أنّهم لم يكتبوا سوى بلغتهم الأمّ – لا ننسى ذلك). وبالمثل، فإنّ المنظّمات غير الحكوميّة تعمل من داخل النّظام، وتسعى إلى التّأثير في أجهزة الدّولة أو الهيئات الدوليّة التي لديها نفوذ مُعترف به؛ في حين أنّها من حيث المبدأ لا تأخذ تعليماتها من أيّ سلطةٍ حكوميّة أو دوليّة.

إن المنظّمات غير الحكوميّة، والشّركات متعدِّدة الجنسيّات، والرّأي العامّ الدّولي، تنتمي جميعًا إلى ظاهرة القوى العابرة للحدود. لكن هل ينبغي مع ذلك إهمال الأفراد والمجموعات المعادية للمجتمع، الذين ينشطون على السّاحة الدّولية ويُفلتون من السُّلطات الحكوميّة؟ أليست **المافيا والجريمة المنظَّمة** (المخدّرات، والدّعارة، وغسيل الأموال القذرة، والاتّجار بالأسلحة،...إلخ) **والحركات الانفصاليّة أو الانعزاليّة** التي رهانها الرّئيس هو وضع حدود الدّولة وسيادتها موضع سؤال (الباسك في إسبانيا، والجيش الجمهوريّ الإيرلندي...)، **والجماعات الإرهابيّة** التي يشمل مسرح عمليّاتها الكوكب بأسره... أليست تعمل جميعًا على التّحسيس بوجودها على السّاحة العالميّة؟ ألا تُلزم جميعها الدّولَ والمنظَّماتِ الحكوميّة الدوليّة بعمل حسابٍ لها، ووضعها في

[54] Marcel Merle, *Sociologie des relations internationales*, 4ème édition, Dalloz, Paris 1988, p.386.

الاعتبار؟ بإمكان المرء أن يجد جوابًا عن هذه الأسئلة في وسائل الإعلام: فالأخبار تثبت كلّ يوم أنّ قسطًا مهمًّا من النّشاط الذي تزاوله بعض الدّول والمنظّمات الحكوميّة الدوليّة يتمثّل في التصدّي لهذه المشاكل، ومكافحتها، ومحاولة الحدّ منها.

كتب ميرل يقول: "إنّ أيّ شخص أو أيّ مجموعة من الأشخاص تتوفّر لديهم وسيلة للتّأثير هم فاعلون محتمَلون. وهم يصبحون فاعلين عند الاقتضاء؛ حين يقرّرون استخدام سلطتهم في ميدان العمل الدوليّ: هكذا، فإنّ المصرفيّ الذي يقوم باستثمارٍ في الخارج، والمقاول الذي يوَقّع عقد استيرادٍ أو تصدير، والكاتب الذي ينشر كتابًا، والنّاشر الذي يوزّع الكتاب في الخارج، يمكنهم –حتّى دون الانتماء إلى حركةٍ أو جماعة منظّمة– ممارسة فعل على عددٍ من الآليّات (تهمّ ميزان المدفوعات، أسعار الصّرف، مستوى المعيشة) أو القيم (ومن بينها المعتقدات والأيديولوجيّات ...) وبذلك يصبحون عناصر ضمن اللّعبة الدوليّة"[٥٥]. في هذا السّياق؛ نذكر أنّ أحد أهمّ ردود الفعل الصّادرة عن إدارة بوش بعد هجمات ١١ أيلول / سبتمبر، تمثّل في السّعي إلى الحدّ من الأضرار المستقبليّة؛ بـ "إقفال" المصادر المحتمَلة أو الفعليّة، المتخيَّلة أو الواقعيّة، لتمويل تنظيم القاعدة. ومن ثمّ، فقد تصرّفت الإدارة على مستوى القوى عبر الوطنيّة (الأفراد والجماعات والبنوك والشّركات أو الجمعيّات التي افترض استخدامها كغطاء، وغيرها من المؤسّسات التي يمكن أن تساعد في نقل الأموال وغسيلها). أضفْ إلى ذلك أنّه يمكن التسلُّل إلى الشّبكات نفسها، التي قد تكون خدمت أحيانًا الإرهابيّين، والتّلاعب بها، أو "قلبها" لتخدم غرضًا مختلفًا؛ أي لوضعها في خدمة الدّول، حتّى وإن لم يكن هذا النّمط من العمل معترَفًا به. يعني هذا أنّ الدّولة قد تكون حاضرةً حيث لا نتوقّعها؛ فلا أحدَ يجهل أنّ بعض العمليّات الخارجيّة –إرهابيّة كانت أو غير إرهابيّة– ترعاها دُوَلٌ أو توجّهها مباشرةً. وقد ذهبت بعض الطّروحات إلى حدّ اتّهام إدارة بوش بالضّلوع في إعداد كلّ شيء؛ أي هجوم ١١ أيلول / سبتمبر، وما تبعه من أحداثٍ، بما في ذلك الحرب على أفغانستان وعلى العراق. وهذا ما يؤدّي بنا في النّهاية إلى الحديث عن الدّولة كفاعل.

الدّولة كفاعل

إنّ الملاحظة الأولى التي يمكن أن نَسوقها عن الدّولة؛ هي أنّها –كما يقول ميرل– "**فكرة مجرّدة**". لكن في المقابل، فإنّ "الدُّول هي حقائق"[٥٦] لا يمكن معالجتها تجريديًّا، أو تعريفها كوحداتٍ قابلة للاستبدال بعضها

[55] Ibid, p.386.

[56] Ibid, p.321.

بالبعض الآخر. فخصائصها واختلافاتها هي مميِّزات يمكن تناسيها بصعوبة، حتّى عندما تميل النظريّة إلى إيجاد شيء من "وحدة النّوع". وهناك بالطّبع العديد من النظريّات في الدّولة؛ لكنّ التّجريد التصنيفيّ لا يُعفينا من تسليط الضّوء على خصوصيّات كلّ دولة، وهذا مشغل يظهر بوضوح في أنواع من الكتابة الأكاديميّة كدراسة الحالة، والدّراسات المقارنة، وكذلك في أيّ دراسة موضوعها ميدان العلاقات الدوليّة.

إنّ إحدى الملاحظات الأولى التي يمكن إبداؤها في هذا الصّدد؛ هي أنّ **الدّول متساويةٌ في القانون، ولكنّها غير متساوية في الممارسة العمليّة.** فما يميِّزها عن بعضها البعض على المستوى الماديّ، يمكن أن يكون المساحةَ الجغرافيّةَ، أو السُّكّان (الحجم، والكثافة، ومدى التّجانس أو عدم التّجانس العرقيّ واللغويّ والدينيّ)، والموارد (الفعليّة أو المحتمَلة)، ومستوى التطوُّر، والقدرات العلميّة والتّكنولوجيّة، ومدى التَّبعيَّة للخارج، والقوّة العسكريّة...إلخ. ونحن لا يمكننا تجاهل هذه الحقائق ونتائجها، عندما نعالج مسألة العلاقات بين قوّة عظمى (أميركا) ودول الشّرق الأوسط؛ فإذا لم تمرّ من خلال المنطوق (الخطاب الرسميّ)، فإنّها ستكون كامنةً في غير المنطوق. وهي ستكون حاضرةً دائمًا طالما خضعت العلاقات بين الدُّوَل لميزان القوّة؛ تمامًا مثلما تخضع العلاقات بين الأفراد.

وفي ماعدا هذه الاختلافات الماديّة؛ فهناك سمات مميِّزة أخرى للدُّول، وهي تشمل: النُّظم السياسيّة (سلطويّة، ديمقراطيّة... إلخ)، الاقتصاد (ليبراليّ، موجَّه...إلخ)، الأيديولوجية المهيمِنة (تصريف أعمال، نضاليّة ... إلخ)، السّلوك تجاه الخارج (انفتاح، انغلاق، حياد... إلخ)، العمر (دول قديمة، دول ما بعد الاستعمار، دول حديثة ...إلخ).

وهذه الاختلافات لا تمثِّل فقط خاصيَّات كلّ دولة؛ وإنّما تعطيها أيضًا رتبةً في التَّسلسُل الهرميّ للأدوار على السّاحة الدوليّة. ويميّز ميرل أربعة أنواع من الدّول، هي:

- "الفاعلون الدُّوليّون القادرون على لعب دور عالميّ".
- "الدّول التي تريد لعب دور عالميّ، إلاّ أنّ قدراتها تجعل تأثيرها مقتصرًا على مجالٍ معيَّن من العلاقات الدّوليّة".
- "الدّول التي ليس لديها أيّ طموح وأيّ فرصة لممارسة دورٍ عالميّ، ولكنّها تملِك –مع ذلك– القُدرات الضّروريّة للقيام بدور الزّعامة الإقليميّة".

• "الدّول التي لا يمكنها –لصَغر حجمها أو لضعفها– أن تدَّعي أكثر من دورٍ محلِّي؛ أي الحفاظ على استقلالها وحماية أراضيها"[٥٧].

ولعلّه من الحريِّ بنا أن نضيف إلى هذه الأنواع الأربعة نوعًا خامسًا، وهو **الدّولة الفاشلة**. يدخل هذا النّوع في الاعتبار، عندما يتعلَّق الأمر بتقديم المساعدات أو التدخُّل بطريقةٍ أو بأخرى. ففي كلّ سنة تُنشر قائمة الدّول الفاشلة التي يُعِدّها خبراء السّياسة الخارجيّة في الولايات المتّحدة[٥٨]. وهي تُستخدم للفت انتباه واضعي السّياسات والدبلوماسيّين إلى تطوّرات معيّنة، وإلى توقُّعات مسار للعمل. وفي هذا السّياق، فالمرء يكاد "يندهش" أو "يُصدم" لرؤية العراق يحتلّ المركز الخامس[٥٩] في قائمة الدّول الفاشلة عام ٢٠٠٨ بعد التدخّل الأميركي؛ الذي كان يُفترض –إذا صدَّقنا النظريّات التي انتشرت آنذاك– أن يدفعه إلى طليعة الدّول الديموقراطيّة، التي تتوفّر لها إمكانات جيِّدة في التّنمية السياسيّة والاقتصاديّة.

وبما أنّه يُفترض أن تقع التَّدخُّلات على السّاحة الدوليّة على أساس إطار مرجعيّ قانونيّ؛ فمن الحريِّ بنا إذن التوقُّف قليلا هنا، خصوصًا أنّ "مبدأ بوش" –الذي يخلط بين الحرب الاستباقيَّة والحرب الوِقائيّة– يبدو فاتحًا ثغرةً في إحدى عقائد القانون الدوليّ: وهو مبدأ السّيادة. وبالمناسبة، فهذه العقيدة تعاني كثيرًا بسبب مفاعيل العولمة، التي أسهمت –بدورها– في إنشاء رؤيةٍ جديدة للجغرافيا السياسيّة.

وجهة النّظر القانونيّة

في القرن السّادس عشر، وفي "كتب الجمهوريّة الستّة" (١٥٧٦)؛ أعطى جون بودينJ. Bodin لمفهوم السّيادة التّعريف التالي: "إنّها القدرة على القيادة والإكراه، دون تقبُّل قيادةٍ أو إكراهٍ من أيّ طرفٍ على وجه الأرض"[٦٠].

---

[57] Ibid, pp. 325-330.

[٥٨] انظر القائمة السنويّة للدول الفاشلة على موقع: "فوند فور بيس":

http://www.fundforpeace.org/global/?q=fsi

[٥٩] يأتي العراق في قائمة ٢٠٠٨ مباشرةً بعد: ١- الصومال، ٢- السودان، ٣- زيمبابوي، ٤- التشاد. أمّا في ٢٠١١، فقد تحسّن وضعه؛ إذ احتلَّ المرتبة التاسعة.

[60] Jean Bodin, Les six livres de la République, (document électronique de la BNF) : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k536293

فالفلسفة الحقوقيّة الوضعيّة لا تجعل من الدّول "هدف القانون وحسب، إنّما أيضًا موضوعه بامتياز، إذ تكون هي المستفيدة منه. وبفضل لعبةٍ خياليَّةٍ بسيطةٍ؛ تغدو 'شخصيّات' متساوية في الحقوق"[٦١]. وهذا لن يكون ممكنًا دون قَبولٍ مُسبَق لعقيدة Dogma السّيادة. هذا هو الأساس الذي يقوم عليه "مبدأ المساواة في السّيادة" المنصوص عليه في المادّة (٢)، البند (١) من ميثاق الأمم المتّحدة.

إذا اعتبرنا هذا المبدأ متحكِّمًا في واقع الدّولة بصفةٍ عامّة؛ فإنّ القانون الدوليّ لن يكون سوى نسيج جميل من الاتفاقيّات والتّوصيات، دون إجراءات حاسمة لإجبار الدّول على الامتثال. ومع ذلك، فالدّول عمومًا تحترم التزاماتها كما تحترم قواعد السّلوك. وإذا وقع خلاف ذلك؛ فإنّنا نرى الدّول الأخرى تردّ الفعل، وهي تستطيع معاقبة المعتدي من خلال تضافر جهودها. ولكن في الواقع، فإنّ عقيدة السّيادة –كانت ولا تزال– تواجه صعوبات متزايدة بسبب التطوّرات الطّارئة على السّياسة العالميّة. فالتبعيّة المتبادلة interdependence، والتّفاعل، والشّركات متعدِّدة الجنسيّات، والعولمة،...إلخ؛ نالت جميعًا من السِّيادة المزعومة للدّول، وأجبرتها على تنازلاتٍ تتحدَّى أيّ مزعم في "القيادة والإكراه، دون تقبُّل قيادةِ أو إكراهِ أيِّ طرفٍ على وجه الأرض".

ومع ذلك، فليست السّيادة –فقط– هي التي يُطعَن فيها في سياق التطوّرات الحديثة، وإنّما أيضًا عدد من القواعد التي وضعتها أقليَّة مهيمنة من الدّول حتّى عام ١٩٤٥ (نذكر على سبيل المثال، نظام الأمم المتّحدة) فيما تطالب بتغييرها دول أخرى ليست هي بالضّرورة الأكثر فقرًا أو الأقلّ تطوّرًا (اليابان وألمانيا مثلًا).

على أنّ القضيّة التي يطرحها تطوُّر النّظام الدوليّ الرّاهن، والعولمة، والأزمات والنّزاعات، هي: هل وقع تجاوز دولة الوحدة التُّرابيّة؟

لسنا في حاجةٍ إلى التّأكيد على أهمّية هذه القضيّة في سياق الدّراسة الحاليّة. فلو لم نذكر من عهد بوش سوى ١١ أيلول / سبتمبر، والحرب في أفغانستان والعراق؛ لكان من الواضح أنّنا نرى في جميع هذه الحالات كيف يقع تجاوز دولة الوحدة الترابيّة تجاوزًا تامًّا.

---

[61] Marcel Merle, p. 34.

هل وقع تجاوز دولة الوحدة الترابيّة؟

ينطلق دانيال لويس سيلر Daniel-Louis Seiler من تعريف ماكس فيبر للدّول، الذي يجعل المصلحة التُّرابية تحتلّ مركز سوسيولوجيّته. يصف فيبر المجموعة المهيمِنَة بأنّها "جماعة سياسيّة politischer Verband عندما يكون وجودها -وطالما بَقِي كذلك- وصلاحيّة قوانينها مُؤَمَّنَيْنِ بشكلٍ مستمرّ ضمن منطقة جغرافيّةٍ يُحدِّدها الإكراه الفيزيائيّ، الذي يطبِّقه ويُهدِّد به الجهاز الإداريّ"[٦٢]. ويعلِّق سيلر على ذلك بقوله: "كونه يعتبرها الأكثر عقلانيّة، أي مستفيدة من الخلاص من سحر العالم world disenchantment، لم تعد فكرة تعكس واقع اليوم"[٦٣]. وهكذا، **فإذا لم تكن دولة الوحدة الترابيّة اختفت، فهي لم تعد الوحيدة التي تزعم السّيطرة على الأراضي:** هذا ما تبيِّنُه -على الأقلّ- ثلاثة أمثلة:

- أوّلًا، هناك اعتراف بأنّ الدّول "حتّى وإن ضعفت، فهي بعيدة كلّ البعد عن الاختفاء"، هذا من جهة؛ ومن جهةٍ أخرى، "فالدّولة لم تعد تمثِّل النّمط الوحيد للسّيطرة على التّراب، فقد جاء الاتحاد الأوروبيّ مثلا لمعالجة أوجه القصور في نمط الدّولة هذا. وفي إطار الاتّحاد، نجد أنّ منطقة شنغن Shengen تحاول تأمين إقليم جغرافيٍّ معيَّن عن طريق استخدام الإكراه الفيزيائيّ المشروع"[٦٤].
- ثانيًا، يقدّم سيلر الملاحظة نفسها بخصوص الولايات المتّحدة؛ على الرّغم من أنّ التَّشكيك في مدى سيطرة الدّولة على الأراضي يأتي هنا من الخارج، وبطريقةٍ عُدوانيّةٍ بشكلٍ خاصّ. أي أنَّها تتَّجه اتّجاهًا معاكسًا للعمليّة الأوروبيَّة، التي هي كما يُفترض طوعيّةٌ وداخليّةٌ. فيقول: "إنّ العواطف [...] التي أثارتها أعمال الحرب المُرتكبَةِ في عام ٢٠٠١ ضدّ مركز التِّجارة العالميّ والبنتاغون -فضلًا عن الأعداد الكبيرة من الضّحايا- سببها أنّ الضرباتِ وقعت في قلب الأراضي الأميركيّة، كاشفة الفشل في نظام السّيطرة الداخليّة عليها"[٦٥].
- أمّا الشّكل الثّالث من أشكال تجاوز الدّولة التي لاحظها سيلر، فيهمّ الإسلام. وبهذا الصّدد، كتب قائلًا: "إنّ الشّبكات الأصوليّة الإسلاميّة تشهد -من خلال حلمها باستعادة الخلافة- أنّ لديها

---

[62] Max Weber, Economie et Société, tome I, Paris , Plon/Agora, pp. 96- 97.

[63] Daniel-Louis Seiler, *La méthode comparative en science politique,* ed. Dalloz- Armand Colin, Paris 2004, p.39.

[64] Ibid, pp.39- 40.

[65] Ibid, p.40.

مصلحة ترابيّة أكيدة. إنّ مفهوم دار الإسلام لا يؤكّد نفسه فقط من خلال هذه الشّبكات المعولمة فعلًا، وإنّما أيضًا من خلال القمع الذي تمارسه دول إسلاميّة حليفة للولايات المتّحدة (...) ضدّ الدّيانات الأخرى – بما في ذلك أهل الكتاب الذين يحميهم الإسلام – وضدّ مظاهر عدم التديّن"[٦٦].

وهنا، نعود إلى موضوع "الأخلاق" العزيز على المحافظين الجدد. وعِوَض الاكتفاء بربطه بالمصالح، نربطه أيضا بالسّاحة الدوليّة. وبالفعل، فإذا كان المحافظون الجدد الأميركيّون يتحدّثون عن "إضفاء الطّابع الأخلاقيّ" على السّياسة الوطنيّة قبل كلّ شيء، فماذا يكون الأمر يا ترى على مستوى العلاقات الدوليّة؟

الأخلاق والسِّياسة الدّولية

إنّ هذا الموضوع في غاية الأهمّية، لأنّ الإشارة المرجعيّة إلى الأخلاق تتكرَّر بإلحاح، مثلما سنبيِّنه في سياق تحليلنا لـ "عقيدة بوش" وتيّار المحافظين الجدد. بيد أنّ مشكلة الأخلاق والسّياسة الدّولية، تتعلّق أيضًا باستخدام القوّة والتّمييز بين الغايات والوسائل. فهي ليست مشكلةً جديدةً، وإنّما كلاسيكيّة؛ وكان مكيافيلّي من بين الكتّاب الأوروبيّين الأوائل الذين أثاروها قبل العصر الحديث. ولعلّ الحداثة –نفسها– لا يمكن أيضًا أن تنال حظَّها من التّفسير دون إلقاء نظرة معمَّقة على تطوّر الأخلاق[٦٧].

إنّ ما يميِّز الحداثة هو أنّ سلطة الدّولة قد تأكّدت كنموذجٍ سياديٍّ مقابل السُّلطات الدِّينيّة؛ ممّا يعني أنّ طبيعة المشاكل الدّوليّة قد تغيّرت، مقارنةً بالفترات السّابقة[٦٨]. فالوحدة الرُّوحيّة التقليديّة لم يعد لها مكانٌ في الحداثة، وانقطاعها يمثِّل علامةً تاريخيّةً في ميلاد التصوُّر العلمانيّ للسّلطة. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّ تاريخ

---

[66] Ibid, p.40.

[٦٧] كان هذا هو موضوع تشارلز تايلور في كتابه: **مصادر الذات، صناعة الهويّة الحديثة**، ١٩٨٩. وقد حاول تايلور فيه أنّ يقوم بالعمل نفسه تجاه الأخلاق؛ وهو ما قام به توماس كوهن بالنسبة إلى العلوم (الثورات العلمية)، أي الدّراسة، والتحديد، والتصنيف الممنهج للمراحل التي مرّ بها الفكر الأخلاقي، منذ الإغريق، وصولا إلى ما يسمَّى بـ "ما بعد الحداثة". لقد فحص جوانب فلسفية، وتاريخية، وأدبية، وفنّية، وسياسيّة... واستخلص نتائج مهمّة بشأن تطوّر الأخلاق الإنسانية. انظر:

Charles Taylor : Sources of the Self, *the Making of the Modern Identity*, Cambridge University Press, 1989.

[٦٨] هذا ما يراه مثلا آلان تورين. انظر كتابه: **نقد الحداثة**، باريس، ١٩٩٢. وعندما نؤكّد على الجانب السِّياسي لهذا التطور؛ فإنّنا لا نغفل عن أن الحداثة مدينةٌ كثيرا لنيتشه، وهو أحد ثلاثة مفكِّرين كان لهم تأثير حاسم في هذا المجال، والآخران هما ماركس وفرويد. فبعد نيتشه وماركس وفرويد لم يعد بالإمكان تحليل الأخلاق بالطريقة نفسها. فهؤلاء المفكِّرون الثلاثة، قد أنشأوا قطيعةً مع رؤية معاصريهم للعالم؛ وهي قطيعة لا تزال آثارها مستمرّة إلى زماننا هذا، إذ يمكن أن نلاحظها تعمل عملها لدى مفكّرين معاصرين لنا، مثل: ماركيوز، فوكو، هابرماس، وفروم...

التطوُّر نحو الحداثة –وحتّى نحو ما بعد الحداثة– هو أيضًا تاريخ تطوّر الأخلاق (وفقًا لتايلور). فالمطالب الأخلاقيّة (المعنويّة) لا تعني الأفراد فقط؛ بل إنّ حياة المجتمعات والحياة الدوليّة أيضًا، هي موضع تفكير أخلاقيّ. صحيح أنّه كان للأديان كلمَتُها في هذا المجال؛ إلاّ أنّ أخلاق الحداثة لا تدَّعي الاعتماد على النّصوص الدينيّة، وإنّما على القانون، الذي هو نفسه وُلد من اتِّباع مذهب العقل Cult of Reason.

لقد أثّر هذا التفكير الأخلاقيّ في العديد من جوانب السّياسة الدوليّة. وكمثالٍ على ذلك، نذكر أنّ استخدام القوّة العسكريّة كان دائمًا عرضةً لانتقادات منذ زمن شيشرون Cicero. هكذا ولدت نظريّة "الحرب العادلة" التي تصدّى توما الإكويني Thomas Aquina لمعالجتها وتقنينها في "الخلاصة اللاهوتيّة". إنّ هذه النظريّة تُخضِع استخدامَ القوّةِ إلى ثلاثة شروط مجتمعة، هي: التّخويل الصّحيح right capacity، والقضيّة العادلة، والنيّة الصّحيحة.

يهدف الشّرط الأوّل إلى حصر استخدام الأسلحة في أيدي السّلطة القانونيّة. أمّا الشّرط الثّاني، فلم ينجح حتّى الآن في الفوز بالإجماع، وسيكون من الصّعب تحقيقه طالما لا يوجد معيار موضوعيٌّ لتحديد عدالةِ قضيَّة. ويهمُّ الشَّرط الثّالث –بوضوح– ضمير الحاكم. وقد تكون هذه النظريّة كامنةً في أساس التّمييز الرّاهن بين حروب الدّفاع عن النّفس (المسموح بها بموجب المادّة ٥١ من ميثاق الأمم المتّحدة)، وحروب العدوان التي أدانتها عدّة نصوص من القانون الوضعيّ.

لقد تناولت المطالب الأخلاقيّة عددًا كبيرًا من الموضوعات المتنوِّعة عبر التاريخ؛ من إدانة الحرب إلى إلغاء الرقّ، ومن نقد الاستعمار إلى الكفاح من أجل تقسيمٍ جديد للعمل وتوزيعٍ آخر للثّروة على الصّعيد الدوليّ، ومن النِّضال من أجل احترام حقوق الإنسان إلى النِّضال من أجل بناء الديمقراطيّة، أو التخلِّي عن الخيار النَّوويّ ونزع السّلاح. ولكن إذا لم تكن معظم هذه المطالب –بالضّرورة– نتيجةً لعمل الأديان؛ فإنَّ العجز عن الاستجابة إليها، غالبًا ما يُعزَى إلى الاختلافات الثَّقافية والمعتقدات المتضاربة. وبعبارةٍ أخرى، فإنّ الخلل في إنجاز وصفةٍ أخلاقيّةٍ، ربَّما لا يعود إلى مضمونها، بقدر ما يعود إلى التصوُّرات التي نحملها نحن أنفسنا عن الواقع؛ والتي يمكن أن تكون شديدة التّباعد. هذا ما يعطي جوابًا سلبيًّا عن المسألة المطروحة أعلاه: عندما تُزرع الحركات الدينيّة في البنية السياسيّة للمجتمع، بحيث تؤثّر بقوّة في التّفاعل على الصّعيد الدّولي، بينما لا يوجد على هذا المستوى مؤسّسات تنظيميّة يمكنها معالجة المشاكل النّاتجة من ذلك، فكيف تكون الرّدود؟ نعتقد أنّ كلّ طرف سيجيب انطلاقا من محدِّداته الثقافيّة الخاصّة.

يقول مارسيل ميرل: "لقد شهِد التّاريخُ حروبًا صليبيَّة وحروبًا دينيَّة(...) فليس ثمّة ما يسمح بالاستنتاج أنّ هذه الظّواهر قد انتهت"[٦٩]؛ وهذا لسببٍ وجيه! فحتّى داخل الدّين الواحد، يكاد يكون من المستحيل الاتّفاق بين المتطرّفين والمعتدلين، وبين مختلف المذاهب والمدارس الفقهيّة واللاهوتيّة: السنّة ضدّ الشّيعة، والكاثوليك ضدّ البروتستانت،...إلخ. فارتفاع أصوات أتباع الدّيانات والأخلاقيّات المختلفة، يقف ضدّ حلم كانط Kant الخاصّ بأخلاقٍ كونيّة موحَّدة تستند إلى مبدإ الضّرورة الحتميّة Categorical imperative. وكما يشير إلى ذلك ميرل أيضًا: "لا توجد أخلاق واحدة، وإنّما عدّة أنساق أخلاقيّة في حالة صراع، سواء على السّاحة الدوليّة أو في الحياة اليوميّة للدّول أو في الحياة الخاصّة للأفراد"[٧٠].

على المستوى الدّوليّ، يُفترض أن يمثّل السّلام والعدالة قيمتين مهمّتين يسعى إليهما كلّ الفاعلين؛ غير أنّه ليس من السَّهل التّوفيق بينهما. فإيلاء إحداهما الأولويّة، يمكن أن يؤثّر سلبًا في الأخرى. ويحدث أحيانًا، أثناء السّعي إلى إحلال السّلام والأمن في بلد، أن تقع التَّضحية بالعدالة، وتلك مأساة. في المقابل، وعند السّعي إلى إقامة العدل بكلّ التّكاليف، يحدث أحيانًا أيضًا أن يسبِّب ذلك الحربَ وعدم الاستقرار. وبالنّسبة إلى الأخلاقيّين moralists؛ ينبغي عدم السّماح بالتّضحية بإحدى القيمتَيْن، والاجتهاد في تحقيق الهدفين في وقتٍ واحد.

ولكنّ أتباعَ المدرسة الواقعيّة يعتقدون أنّ هذا الكلام نظريّ فحسب؛ وأنّه من المهمّ إضفاء طابع النِّسبيّة على الأخلاق. ذلك أنّه خلال الممارسة اليوميّة، يضطرّ السّاسة إلى اتّخاذ خياراتٍ مؤلمة؛ فهم لا يستطيعون دائمًا البقاء في موقفٍ "مريح" أو "محايد"، قد يُفَسَّرُ على أنّه ضعف، خاصّةً خلال الأزمات. فلا شيء يمكن أن يضرّ برجل الدّولة أكثر من تصويره ضعيفًا خلال أزمةٍ ما، والحال أنّ الأزمات هي التي تضطرّنا لتبنّي خيارات معيَّنة.

ولا شكّ في أنّ تلك كانت هي معضلة السّياسة الخارجيّة في عهد بوش. والمنطق الذي يتحكّم فيها بسيط بقدر ما هو عنيد. فهو يقول: تخيَّلْ الرّئيس الأميركي غير قادرٍ على الرّدِّ بقوّة عندما يقع هجومٌ على بلاده. تخيَّلهُ متردِّدًا، قلقًا. ماذا يحدث آنذاك؟ سوف يفقد الأميركيّون ثقتهم بحكومتهم. ويمكن حتّى للكونغرس أن يثور ضدّ الرّئيس. فهل كان بإمكان بوش (أو غيره) حقًّا السّماح للطّالبان الأفغانيّين بالإبقاء على قاعدة للإرهاب، هدفها المعلَن توجيه ضرباتٍ موجعة للولايات المتّحدة، بعد الذي وقع في ١١ أيلول / سبتمبر؟ تبدو الإجابة واضحة: إنّ الأميركيّين –وهم بأيّ حالٍ شعب يصعب إرضاؤه– الذين يلومونه على فشله في القضاء

---

[69] Marcel Merle, op.cit., p. 19.

[70] Ibid, p.20.

النّهائيّ على التّهديد الإرهابيّ على الرّغم من حربين متتاليتين (أفغانستان والعراق)، ما كانوا على الأرجح ليسامحوه لو لم يفعل شيئًا على الإطلاق. فقد كان يمكن أن يصبح في وضعٍ خطير للغاية لو أنّ الصّورة التي عرضها خلال الأزمة أوحت بأنّ أميركا ضعيفة وعاجزة عن الردّ.

إنّ رئيسًا يستخدم القوّة لشنّ حربٍ ردعيّة أو وقائيّة أو استباقيّة، يثير بعض المخاوف والانتقادات. لكنّه إن سمح لإرهابيّين بحريّة العمل –ولدولٍ بأن تؤويهم أو تدعمهم– دون أن يردّ الفعل؛ فهو سيثير الاحتقار. وما بين الانتقادات أو الاحتقار، فضّل بوش الخيار الأوّل.

أخيرًا، فإنّ الخلل في الموقف الأخلاقيّ هو أنّه لا يقدِّم تفسيرًا للمشاكل؛ وإنّما يكتفي بتقسيم العالم إلى خيرٍ وشرّ. وفي هذا السّياق، فقد سعى بوش إلى أن يقلِّد موقف الأخلاقيّين؛ لكنّه لم يتوقَّف عند هذا الحدّ. فالأخلاقيُّون لا يقولون لنا ما هو سبب الشرّ؛ وإنّما يكتفون بملاحظة أنّه موجود. ولكن لمحاربته أو تجاوزه، نحن في حاجة إلى تبنِّي خيارات. وحتّى نتبنّى الخيار العادل (انظر الشّروط الثّلاثة المذكورة أعلاه) يجب أن يكون هناك فهمٌ لأسباب الشرّ، حتّى يصحّ تشخيصه. وهنا نفهم لماذا أثارت "عقيدة بوش" جدلًا تركّز على الأخلاق في ارتباطها بالقانون والقوّة، خاصّةً عندما تقع الإشارة إلى مفهوم "الحرب العادلة" لتبرير حرب استباقيّة أو وقائيّة. إنّ تلك "العقيدة" نفسها تطرح على المراقبين مشكلة من حيث ارتباطها بمفهوم القوّة؛ إذ أنّ الأمر يهمُّ توازن القوى بين دولةٍ عظمى (الولايات المتّحدة) وبلدان صغيرة في العالم الثّالث (أفغانستان والعراق، وغيرهما).

هكذا يمكننا أن نلاحظ أنّ المأخذ الأهمّ على سياسة بوش في نظر المعارضين والمنتقدين، هو على وجه التّحديد مبدؤُها الأساسيّ؛ فالمحافظون الجدد يقولون إنّه أخلاقيٌّ وشرعيٌّ تمامًا أن تتصرّف الولايات المتّحدة من جانبٍ واحد –إذا لزم الأمر– ضدّ الدّول التي تهدِّد مصالحها أو شعبها، وذلك من خلال تواطئِها مع إرهابيّين أو حتّى للاشتباه بأنّها يمكن أن تقدِّم لهم أسلحة الدّمار الشّامل أو أيّ نوع من أنواع الدّعم. أمّا المعارضون لهذه السّياسة، فيقولون إنّه من غير الأخلاقيّ وغير الشرعيّ أن تلجأ دولةٌ عُظمى مثل أميركا إلى توظيف إمكاناتها لتغيير الأنظمة التي لا تروق لها، للاشتباه فيها فقط، ودون أيِّ دليل. وهذا ما يرُدّ عليه المحافظون الجدد و"صقور" إدارة بوش قائلين: هل ينبغي أن نجلس منتظرين بسلبيّةٍ إلى أن يبادر الإرهابيُّون بضرب شعبنا أو مصالحنا مرّةً تلو أخرى، حتّى نتمكّن –آنذاك– من جمع الأدلّة ضدّهم، فنطلب الضّوء الأخضر من الأمم المتّحدة، وننشئ ائتلافًا من القوى، ثمّ نقوم بعد ذلك بالردّ، وفي الأثناء نكون تركنا للإرهابيّين ما يكفي من الوقت للاختباء أو حماية أنفسهم؟ وما زال الجدل بشأن هذه القضيّة مستمرًّا.

وتبرز المشكلة السياسيّة هكذا في بعدها الثّنائي: الأخلاقيّ والقانونيّ. فهناك استخدام للقوّة من ناحية؛ وهناك القانون، الذي يضمن حقوق الدّول وحقوق الأفراد من ناحيةٍ أخرى.

أخيرًا، ينبغي أن نعترف بأنّ العلاقات الاجتماعيّة، وكذلك العلاقات بين المجتمعات والدّول؛ هي إلى حدٍّ بعيد انعكاسٌ لواقعٍ شديد التّعقيد، تتجذّر أسسه دائمًا في الواقع الاقتصاديّ. ودون أن يأخذنا هذا إلى المغالاة في هذا الجانب، وجعله يطغى على الجوانب الأخرى من العلاقات البشريّة والمجتمعيّة والدوليّة؛ نعتقد أنّ علم اجتماع العلاقات الدّوليّة لا يمكنه الاستغناء عن مساهمات المفكّرين، الذين اعتبروا النّظام الاقتصاديّ والاجتماعيّ والأيديولوجية مترابطة ترابطًا وثيقًا. فلو حاولنا تحليل سياسة بوش –أو أيّ رئيس أميركيّ آخر– في الشّرق الأوسط، دون ربطها بالبنية المادّية وشبكات النّفوذ الماليّ، والتجاريّ، والصناعيّ، والعسكريّ؛ لفَشِلنا في فهم الآليّات الأساسيّة للفعل السياسيّ على الصّعيدين القوميّ والدوليّ. وهذا ما سنخصّص له الجزء الثّاني من هذا العمل.

خاتمة واستنتاجات

لقد حاولنا –خلال هذا الفصل التمهيديّ– أن نبيّن كيف يمكن الانتقال من الدّقائق micro إلى الكلّيات macro في علم الاجتماع تخصيصًا والعلوم الاجتماعيّة عامّة؛ وذلك لفهم طبيعة الفعل وطبيعة النّظام. فالتّفاعل بين الاثنين يجري بواسطة الفاعل، وهذا الفاعل يمكن أن يكون فردًا أو مجموعةً، مؤسّسةً أو دولةً... ومن ثمّ، فإنّ حاجَتَنا إلى فهم الفعل على مستوى العلاقات بين الكتل والمناطق والدّول والمؤسّسات والأفراد –وهو ما يشكّل النّسيجَ الاجتماعيّ والشّبكات الوطنيّة والعابرة للحدود – تتطلّب مجهودًا نظريًّا متشابك التّخصُّصات interdisciplinary، والتنقّل بين علم اجتماع الدّقائق micro–sociology وعلم اجتماع الكلّيّات macro–sociology.

هذه في النّهاية، أهمّ النّقاط التي يمكن استخلاصها من هذه المقدّمة. ولكن من نافل القول التّذكير بأنّ بعض هذه الملاحظات ليس سوى معالمَ بسيطة على طريقٍ طويل سيتمّ التوغّل فيه لتعميق فهمنا للموضوعات المطروحة على البحث في التّحاليل التّالية.

– إنّ المثقّف المحافظ الجديد ليس فيبريا Weberian؛ فهو لا يستبعد العنف كأداةٍ سياسيّة، وهذا ما يصحُّ أيضًا بالنّسبة إلى الإسلاميّ.

– لم تعد أخلاقيّات المسؤوليّة معارِضَةً لأخلاقيّات القناعة؛ سواء بالنّسبة إلى الإسلاميّ، أو إلى المحافظ الجديد.

– إنّ مجال السّياسة هو تحديدًا ما يسمح للمصالح المادّية بأن تصطبغ في أحيانٍ عديدة بصبغةٍ وعظيّةٍ أخلاقيّةٍ أو مثاليّةٍ.

– في الشّبكات الاجتماعيّة –ذات الصّلة بالسّلطة– تستند جميع العلاقات على المصالح المادّية؛ ولا يمكن أن تُفهم السّياسة الأميركيّة خارج هذا السّياق.

– ينبغي البحث عن الجزء المخفيّ من "جبل ثلج" السّياسة الأميركيّة في المصالح والشّبكات التي تنشِئُها.

– التّفاعل المتبادل بين الاقتصاد والسّياسة، هو المفتاح لفهم ديناميّات العلاقات الدوليّة.

– نحن لا نستطيع قياس السّلطة بمعايير التّحليل الكمّي المخبريّ، لذلك نقوم بتحليل شبكات علاقاتها.

– يقع توجيه العلاقات الاجتماعيّة، ومختلف الادِّعاءات، والمطالبات، والتّمثيل...من خلال قنوات مجموعاتِ المصالح؛ تلك التي تتجاوز أهميّتها بكثير مستوى السّياسة الداخليّة للتّأثير الحاسم في السّياسة الخارجيّة.

– إذا كان صحيحًا أنّ عمل جماعات المصالح يخضع لحتميّاتٍ داخليّة، وإذا كانت السّياسة الخارجيّة تستجيب بدرجةٍ ما لمتطلّباتٍ خاصّة بهذه الحتميّات؛ فمن الصّحيح –أيضًا– أنّ التّفاعل مع العالم الخارجيّ يؤدّي إلى خلق ضغوطٍ وحتميّات جديدة، تفعل فِعلها في مجموع سياسات الإدارة، وليس فقط في السّياسة الخارجيّة.

– إنّ المشاكل الخارجيّة التي تنخرط فيها الولايات المتّحدة بقوّة؛ والتي تبقى بلا حلّ، يمكن أن تُنتج سلسلة من الأحداث، تتطوّر من سيّءٍ إلى أسوأ.

– إنّ النّظام الدوليّ، لا يمكن أن يعالج المشاكل إلاّ ضمن المنطوق القانونيّ والأخلاقيّ. فليس لديه أيّ وسيلة أخرى للتّأثير في تفاعل لا يكشف أبدًا عن "شهادة ميلاده"؛ في حين أنّ ارتباطاته بالرّموز الدينيّة تكاد تكون دائمًا محجوبةً بخطاب مركّز –بهذا القدر أو ذاك– على "المصالح المتبادلة"، والتّعاون، وأموال الدّعم، أو ما نسمّيه "أموال الجدل".

– كان أحد الأهداف الأساسيّة لعقيدة بوش، هو سعيها تحديدًا إلى الحصول على "الدّعم القانونيّ" الذي يحتاج إليه تدخّلها العسكريّ، من خلال الخلط بين مفهومي "الحرب الوقائيّة" والحرب الاستباقيّة".

– كان الخطأ الأساسيّ لاستراتيجية بوش عدم اهتمامها بحقوق الإنسان في الوقت الذي كانت تستعدّ فيه للتدخّل في الشّرق الأوسط.

– لأنّ سياسة بوش إستراتيجيّة تعبّر عن رؤيةٍ نخبويّة في التّغيير (تأثير ليو شتراوس، كما سنرى لاحقًا)، فقد أسّست "للتّغيير من فوق"؛ وذلك بمساعدة من الدّبابات والطّائرات، وهذا ما لم يبْدُ أخلاقيًّا كثيرًا؛ بل عكس صورة تمثّل غزاةً لا محرّرين، وعزل أميركا عن الشّرق الأوسط، في الوقت الذي ظنَّت فيه أنّها تسوده.